العنف الرقمي ضد النساء في فلسطين التاريخية

سبتمبر
2023

إعداد
ريتا عمّار

IDRC · CRDI
Canada
secdev.foundation

عرفان وتقدير

عن المؤلف

ريتا عمار باحثة وناشطة نسوية، متخصصة في مجال الأبحاث المجتمعية وتحليل البيانات بالإضافة إلى المجال التنموي من خلال إدارة المشاريع ومهارات التمكين والتدريب خاصة فيما يتعلق بالقيادة والتحدث أمام الجمهور. كما أنها مدربة مسرحية في مشروع التوعية البيئية مع بلدية رام الله، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي البيئي من خلال المسرح. تعمل حاليًا كباحثة مستقلة متخصصة في الحركات الاجتماعية وخاصة المتعلقة بحقوق المرأة، والتي تدافع عنها بقوة من خلال عملها مع منظمات المجتمع المدني. على الرغم من صغر سنها، قدمت ريتا مساهمات قيمة للبحث في مجالها، حيث ركزت فصول مكتوبة في كتب وأوراق بحثية على موضوعات مثل الفن والتضامن، بالإضافة إلى وجهات النظر النسوية داخل الحركة الطلابية.مزيد من التقدير

مزيد من التقدير

كل التقدير لمساهمات فريق الدعم لانجاز هذا العمل بمن فيهم: آلاء الفلاح، أسامة موسى، هيسوس ريفيرا، و جون هول.

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

تم تنفيذ هذا العمل بمساعدة منحة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز الدولي لبحوث التنمية أو أعضاء مجلس إدارته. يستثمر المركز الدولي لبحوث التنمية الدولية في البحوث عالية الجودة في البلدان النامية، وتبادل المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات من أجل زيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

دعم فريق سلام@ التابع لمؤسسة سيكديف هذا البحث بصفته واحد من سلسلة تتضمن أكثر من 20 دراسة حول الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية للعنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الآراء في هذه الدراسة هي مسؤولية فريق البحث والتحرير حصرًا. منذ عام 2011، عملت هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من كندا مقراً لها على الصعيد العالمي لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات المستضعفة - وخاصة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر.

الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2023

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

المحتويات

مقدمة تنفيذية 4

مقدمة 6

واقع الفضاء والعنف الرقمي في فلسطين 9

أنظمة سياسية متعددة وأبوية واحدة: عن العنف الممارس من قبل السلطات . 11

قوانين وآليات الحماية 12

نتائج البحث: واقع وأبعاد العنف الرقمي ضد النساء في فلسطين التاريخية 17

ارتباط العنف لفترة محددة بالمنطقة الجغرافية والسياق 21

معارك لا تنتهي: كيف تتفاعل النساء مع العنف الممارس ضدها؟ 26

ما الذي يمنع النساء من طلب الدعم: عن إشكالات أدوات الدعم والحلول..... 30

الخاتمة والتوصيات 35

مقدمة تنفيذية

تهدف هذه الدراسة الى تحليل طبيعة وانعكاسات العنف الرقمي الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات على الشبكة العنكبوتية، مع التركيز على تفاعل العنف مع الجوانب الاجتماعية والثقافية في سياق استعماري مُعقد وكيف يؤثر على حياتهن وتجاربهن. كما تسعى الى تفكيك تقاطعات العنف الرقمي وتحديد الطبقات التي تعيق قدرتهن كنساء فلسطينيات على مواجهة هذا العنف بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، تحديد العوامل التي تجعل النساء الفلسطينيات أكثر عرضة للاعتداءات الرقمية من قبل أفراد أو جماعات أو جهات مُنظمة وفي ظل تعدد سلطات سياسية وشرذمة للوجود الفعلي الفلسطيني.

تأتي هذه الدراسة كاستجابة لحاجة معرفية لتوسيع وفهم ظاهرة العنف الرقمي وتأثيرها على النساء، في ظل شح المعلومات في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بواقع النساء والأنظمة المختلفة التي يتعاملن معها وفقاً للسلطات المختلفة في فلسطين التاريخية والتي تشمل ثلاث سلطات مُختلفة، السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والحكومة الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني والقُدس، وحكومة غزة في القطاع.

وعليه، باستخدام منهجية مركبة من البحث المكتبي وجمع البيانات عبر استبيانات كمية شملت 91 استمارة وعشرة مقابلات وصفية معمقة مراعية للتنوع الجغرافي للفئة المُستهدفة في الدراسة، تم استنتاج أن أكثر من نصف العينة، بحوالي 62% من المُشاركات أقررن بتعرضهن للعنف بسبب كونهن نساء، مع الأخذ بالاعتبار التقاطعات مع نشاطاتهن وهوياتهن الأخرى المتعلقة بالنشاط السياسي أو الانتماء الجغرافي وما إلى ذلك. وأفادت النتائج أن أكثر العنف حدث على منصات الفيسبوك ومن ثم الواتساب والانستغرام. كما تُشير الإجابات الوصفية إلى أن العامل الجغرافي هو عامل مُحدد في السياق الفلسطيني، وهذا العامل قد يكون عامل مُساعد في مُفاقمة العنف أو الحد منه. والعامل المكاني مرتبط بالموقع الجغرافي الأكبر مثل الضفة الغربية، القدس، غزة، وأراضي عام 48. وهناك عامل آخر إضافي مرتبط بتصنيف المكان الذي تعيش فيه النساء، مثل المخيم، القرية والمدينة وخصوصية كل منطقة وما يترتب عليها. كذلك أفادت 65% من النساء أنهن يتفقن مع انتقال العنف من العالم الرقمي الى أرض الواقع وبالعكس، ويصحب هذا الانتقال شعور مستمر بالقلق والخوف يتزايد بسبب تزايد المساحات والمنصات التي من الممكن أن يمارس هذا العنف فيها.

يُشكل الإيذاء اللفظي والسب واهانة النساء لكونهن نساء باستخدام عبارات ذات طابع ذكوري أو كلمات تقلل من شأن النساء الشكل الأبرز من أشكال العنف التي تعايشها النساء. وهذا مرتبط بوجود بيئة خصبة لخطاب الكراهية والذي يتعزز بعوامل اجتماعية، اقتصادية وسياسية، وغالباً ما تتعرض النساء أو الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع لهذا الخطاب.

إن العنف الذي تعايشه النساء الفلسطينيات في الفضاء الرقمي ليس منفصلاً عن العنف المعاش في الحياة اليومية، وعليه تؤثر حلقة العنف المستمرة ضد النساء على حياتهن وخياراتهن وشعورهن العام بالأمان. فهناك آثار نفسية واجتماعية بالغة وغير مرئية أحياناً ناتجة عن استمرار العنف الذي تواجهه

النساء أو تكثيفه في فترات معينة ضمن أحداث مُعينة. وعليه فإن الضرر الناجم عن العنف الرقمي يجعل النساء أكثر ميلاً للعزلة ويدفعهن للانسحاب من المشاركة في المساحات العامة، ومن استكمال نشاطهن العام. كما توجد بعض الحالات التي يصل فيها الضرر إلى تهديد إما بالقتل أو المُلاحقة والبعض وصلتهن رسائل تهديد بالاغتصاب.

وفي الوقت ذاته، وجدت الدراسة أنه النساء غالباً ما تتردد في تقديم شكوى إما لعدم جدية النظام القضائي في محاسبة المعتدين، وإما لعدم قُدرة الجهات الأمنية ذات الشأن في تحديد المعنف/ين ومحاسبتهم لأسباب لها علاقة بقلة المصادرة المتوفرة بأيدي الاجهزة الأمنية وإما لعدم وجود صلاحية بيدها لمقاضاة البعض. الجدير بالذكر أن غياب منظومة حماية كافية للنساء سواء من ناحية قانونية أو عملية حفزت بعض منظمات المجتمع المدني للقيام بمبادرات للمساهمة في ملء هذه الفجوة من خلال تدريبات في السلامة الرقمية أو توعية مجتمعية وغيرها من البرامج، وإن كانت لا تزال محدودة قياساً بحجم المشكلة وأبعادها وبحاجة إلى الكثير من الدعم.

وفي النهاية، خرجت هذه الدراسة باستنتاجات تساهم في تعزيز الحماية وتوفير الدعم اللازم للنساء المتضررات، وتوجيه توصيات فعّالة تساهم في التصدي للظاهرة وتقليل آثارها. ومن بين هذه التوصيات:

- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات ذات العلاقة والتي تنبع وتنطق من حاجات الناس وتطلعاتها.
- الدفع باتجاه تعزيز إنشاء مبادرات مجتمعية ومحاولة صياغة بدائل.
- تعزيز القدرات لمكافحة العنف الرقمي عبر انشاء هيئات خاصة لمعالجة العنف الرقمي
- تدريب الكوادر العاملة على استقبال الشكاوي في الجهات الرسمية وجهات الدعم المختلفة.
- تعزيز الحراك الحقوقي في فلسطين للدفع باتجاه تحسين النظم القانونية ومسارات اشتغالها.
- تعزيز قُدرة النساء على الوصول إلى المعلومات الحقوقية وجعل مصادر المعرفة أكثر اتاحة.
- الدفع باتجاه تغيير الثقافة المجتمعية وجعلها أكثر مساندة للنساء عبر تعزيز الخطاب الداعم لهن مجتمعياً.
- تطوير التقنيات الوقائية واللوغاريتمات بحيث تصبح أسرع وأكثر كفاءة في التعامل مع المحتويات المسيئة للنساء.
- المتابعة المستمرة لكيفية اشتغال الجهات الرسمية، ورصد تجارب النساء أثناء المسارات القضائية عبر انشاء هيئات مجتمعية مستقلة وتقديم الحماية والدعم لها.

مقدمة

تُعَرِّف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عنه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."[1]

ومن حيث المبدأ، ينطلق العنف بأشكاله المختلفة من نقطة ارتكاز واحدة تقوم على استخدام القوة بأشكالها المباشرة أو غير المباشرة في محاولة لتعزيز التفاوت في علاقات القوى. لكن تكمن مشكلة العنف أيضاً انه غالباً ما يتم تناوله في سياق محدود، بمعنى أنه غالباً ما تتم محاولة معالجة مسألة العنف نظرياً من خلال مجموعة من الارقام والاحصائيات، دون التركيز على أهمية فهم البُنى السياسية والاجتماعية التي تُعزز هذا العنف وتستفيد منه. هذا بالاضافة إلى غياب الحديث عن العنف المُنظم الذي تمارسه جهات، أو دول، أو مُنظمات، لا العنف الذي يمارسه أشخاص مقابل أشخاص وفقط.

كما يوجد نوع جديد من العنف مرتبط بتطور التكنولوجيا وهو ما يعرف بالعنف الرقمي. يمكن تعريفه بأنه استخدام أنظمة الكمبيوتر للتسبب في العنف ضد الأفراد أو تسهيله أو التهديد به، مما يؤدي إلى (أو من المحتمل أن يؤدي إلى) ضرر أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، وقد يشمل استغلال ظروف الفرد أو خصائصه أو نقاط ضعفه.[2]

يشير تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى غياب بيانات شاملة لمعالجة هذه القضية بشكل عام على المستوى العالمي، وذلك لأنها تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً. إلا أن التقديرات تشير أن امرأة وحدة من بين عشر نساء قد تعرضت لواحدة من أشكال العنف على الإنترنت منذ عمر 15، وأن 23% من النساء أبلغن عن تعرضهن لواحدة من أشكال العنف الرقمي مرة واحدة على الأقل في حياتهن.[3]

أما في الوطن العربي يشير تقرير الى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان " العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي[4] أن نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الانترنت 16%، بينما تعرضت 60% منهن للعنف خلال عام 2020 أي خلال جائحة كورونا. وكانت هذه المرة الوحيدة اللواتي تعرضن فيها لعنف رقمي بالنسبة لنصفهن.

كما تزايد حجم العنف الرقمي خلال جائحة كورونا بسبب زيادة أعداد المستخدمين للإنترنت وبسبب كثافة الاستخدام خلال الجائحة، ومع ذلك لا تزال هذه النسب غير ممثلة تماماً لحجم العنف الحقيقي بسبب وجود التباسات في تعريف ما هو عنيف. وغالباً ما يتم التقليل من جدية العنف الرقمي على اعتبار أنه لا يمس النساء بشكل مادي ولا يعرضهن إلى عنف جسدي. فمثلاً، بحسب التقرير السابق على مستوى

---

[1] الأمم المتحدة. 1993. الاعلان بشأن العنف ضد المرأة.

[2] Council Of Europe. What is cyberviolence?

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2018. تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه: عن العنف ضد النساء والفتيات على شبكة الانترنت من منظور حقوق الانسان.

[4] هيئة الأمم المتحدة للمرأة.2022. العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية 2021

الوطن العربي، أفاد ما يقرب من نصف الرجال 48.0% و41.0 % من النساء بأن العنف على الإنترنت ليس بالأمر الخطير إذا بقي على الإنترنت.

لكن التأثير الحقيقي للعنف السيبراني في حياة النساء يمتد ويشكل تهديداً حقيقياً على سلامتهن وعلى نشاطهن وفعاليتهن وقدرتهن في الوصول الآمن إلى جميع المنصات. حيث يُعتبر العنف الرقمي على الشبكة العنكبوتية جزءًا من العنف الجندري والعنف ضد المرأة الذي يشمل جميع الممارسات التي يتعرضن لها بسبب جنسهن.

أما في فلسطين، فيشير تقرير لمركز نساء ضد العنف في أراضي فلسطين 1948، أن 1191 توجهًا وصل لمركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي خلال الفترة الزمنية الممتدّة من شهر 2022/1 حتى نهاية 2022/10 مقابل 1172 توجه بنفس الفترة من العام الماضي 2021، بمعدل 119 توجه كل شهر. وقد شكلت 61% من مجمل التوجهات في جرائم العنف الجنسي هي جرائم تحرّش وابتزاز ونشر صور. أما بالنسبة للعنف الرقمي، فقد شكلت نسبة العنف الذي مورس عبر الانترنت او الهاتف 15% من مجمل أماكن الاعتداء بحسب هذا التقرير.[5]

وعلى نفس السياق، تشير دراسة لمركز حملة[6] نقلاً عن مركز الإحصاء الفلسطيني أن نسبة 8% من النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة من المتزوجات أو المتزوجات سابقاً قد تعرضن لأحد اشكال العنف الرقمي على أحد منصات التواصل الاجتماعي. وترتفع النسب لدى النساء من فئة الشباب (18-29 عاما)، فقد بلغت نسبة من تعرضن لأحد أشكال العنف إلى 10%؛ لترتفع أكثر لدى النساء التي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت نحو 14% في الضفة الغربية مقارنة ب 5% في قطاع غزة.

تُعالج نادرة شلهوب في ورقتها التي تناولتها بعنوان " Palestinian Women and the Politics of Invisibility: Towards a Feminist Methodology" تُشير شلهوب في ورقتها إلى ما أسمته الاعتداءات الحلزونية وهي مُجمل الاعتداءات المحلية أو العالمية والتي تعمل بطريقة حلزونية وتراكمية مما يؤثر على الأفعال اليومية وحركات الأفراد، وفي السياق الفلسطيني لقد أثرت هذه الطبيعة الحلزونية للانتهاكات على كل جانب من جوانب حياة الأسر الفلسطينية، حيث فقدت منازلهم و شبكاتهم الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى التعليم وفرص العمل، وتُركز شلهوب في ورقتها على النساء وكيف تنحصر خياراتهن تدريجية وتضع هذه الاعتداءات الحلزونية النساء أمام حالة مستمرة من الارتباك.

وبناء عليه، تحاول هذه الورقة فحص طبيعة وحجم العنف الرقمي التي تعايشه النساء الفلسطينيات اللواتي ينشطن على الشبكة العنكبوتية، ومحاولة فهم التقاطعات والطبقات التي تحول دون قدرتهن على تحدي ومواجهة هذا العنف، وكيف يؤثر التقسيم الاستعماري للجغرافيا الفلسطينية وتعدد السلطات السياسية التي تخضع لها النساء الفلسطينيات على حجم هذه العنف وكثافته، وما هي الأسباب التي تجعل النساء في السياق الفلسطيني أكثر عرضة من غيرهن للانتهاك والعنف الرقمي.

---

[5] جمعية نساء ضد العنف.2022. تقرير تلخيصي للفترة الممتدّة من شهر كانون الثّاني حتى تشرين أوّل 2022.

[6] مركز حملة- للإعلام الاجتماعي. 2022. شبكة منتهكة : العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي

المنهجية

استخدم البحث أساليب مختلطة من المنهج الكمي والكيفي، كما اعتمد على دراسة مكتبة شملت مجموعة من القراءات السابقة حول موضوع البحث. تم الاعتماد في المنهج الكمي على توزيع مجموعة من الاستبيانات شملت 91 امرأة. وحاول البحث مراعاة التنوع والتوزيع الجغرافي للفئة المُستهدفة في الدراسة، حيث شاركت 34 امرأة من الضفة الغربية، و34 امرأة من قطاع غزة، بينما شاركت 20 امرأة من القدس وأراضي 48 في تعبئة الاستمارة. كما حاول البحث تعويض العدد القليل نسبياً من مشاركات النساء الفلسطينيات من القدس وأراضي ال 48 من خلال تكثيف المقابلات المُعمقة مع نساء من ما يعرف بالداخل الفلسطيني وهي الأراضي التي تم احتلالها عام 1948 وتشمل كل أراضي فلسطين باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة وتخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة.

أما المنهج الكيفي فقد تم عبر مجموعة من المقابلات المعمقة مع أشخاص ذوي مصلحة ممن يعملن/ون على قضايا العنف الرقمي. وتمت المقابلات مع 10 أشخاص مُختلفين، من باحثات/ين، مدربات في المجال، عاملات/ين في جهات رسمية، ونساء مررن بتجارب عُنف رقمي كدراسة حالة.

كما حاولت الباحثة أثناء بناء الاستمارة جعلها أكثر قُدرة على رصد ما تعايشه النساء في واقع مُركب، وذلك لكي تتوافق مع افتراض وجود حملات عُنف رقمية مُنظمة اتجاه النساء الفلسطينيات السياسيات خاصة، حيث تطلب هذا وجود آلية يستطيع البحث من خلالها التعامل مع العُنف المُنظم حتى تكون عملية التعامل مع النِسب ملحوقة بآليات قادرة على التعامل مع سياقات أكثر تعقيداً لفهم هذه النسب ووضعها ضمن سياقها الخاص، ويؤمن البحث أنه لا يعبر بالضرورة عن ما تمر به جميع النساء، لكنه يعالج بعض المسائل والاشكالات التي ينطلق البحث في تعريفها كعنف رقمي ضد النساء في ظل الواقع والسياق الفلسطيني المُعقد.

التحديات

واجهت الباحثة خلال تنفيذ الدراسة مجموعة من التحديات المُرتبطة بالسياق الفلسطيني وتعقيداته والتي انعكست خلال عملية البحث.

- عائق اللغة: واجهت الباحثة مشكلة في أن الاحصائيات وبعض الدراسات الخاصة بفلسطينيّ القدس وأراضي 48 متوفرة فقط باللغة العبرية، الأمر الذي تطلب جهداً اضافياً في الترجمة والبحث.
- إمكانية الوصول إلى البيانات وتوافرها: إن التقسيم الجغرافي والسياسي للشعب الفلسطيني معكوس بالضرورة في طبيعة الاحصائيات المنشورة، حيث غالباً ما تتناول الاحصائيات مناطق مُعينة دون غيرها، الأمر الذي يتطلب بحثاً اضافياً، تحديداً فيما يتعلق بقلة المصادر التي تتحدث عن الفلسطينيين/ات في أراضي ال 48 والقدس. أما بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة فقد لاحظنا غياب توفر إحصائيات كافية، مثل توفر رابط لمصدر إحصائي فارغ من الداخل، وبالتالي عدم توافر بيانات كافية وحديثة.
- مُلاءمة التوصيات: تعدد الخصوصيات التي تخضع لها النساء الفلسطينيات باختلاف المناطق الجغرافية التي تعيش بها، وبالتالي تعدد السلطات السياسية والنظم القانونية تطلب من البحث وضع التوصيات التي تعالج بدقة احتياجات النساء الفلسطينيات.

- الوصول لعينة شاملة وممُثلة: واجه البحث صعوبة في شكل وطبيعة القنوات التي حاولنا من خلالها الوصول للنساء، فبينما حاولت الباحثة أن تكون العينة ممُثلة جغرافياً ليساعد لاحقاً على تمييز الاختلاف بين السياقات المختلفة، قلل هذا من فُرصة أن تكون العينة ممثلة اجتماعياً، اقتصادياً، وثقافياً، أي ان العينة كانت أقرب لصيغة "كرة الثلج" وعليه يمكننا أن نقول أن العينة ظلت محصورة ضمن شرائح اجتماعية مُعينة، وعليه لا يعبر البحث بالضرورة عن مجمل التجارب التي تمر بها النساء الفلسطينيات، لكنه تناول العنف ضمن سياقات محددة.

واقع الفضاء والعنف الرقمي في فلسطين

شَكل الفضاء الرقمي في فلسطين مساحةً ومتنفسًا للفلسطينيين/ات. ففي ظل السياق السياسي المُعقد، يتعين على الفلسطينيين التعامل مع واقع مُشتت ومُبعثر في مناطق جغرافية مُختلفة ومُنفصلة عن بعضها البعض. وبالإضافة إلى كثافة الأحداث اليومية، أصبح الإنترنت مَصدرًا أساسيًا لمتابعة الأخبار اليومية والتفاعل معها. وبالتالي يُعد الفضاء الرقمي مساحةً لتجمع الفلسطينيين وتواصلهم مع بعضهم البعض. كما وفر الإنترنت منصةً للتعبير عن الآراء والأفكار وشكل هامشاً لمحاولات التنظم والتنظيم ومنصة لدعوة الناس في مناطق مُختلفة للتجمهر والتظاهر.

حيث يخضع الفلسطينيون الذين يقيمون في فلسطين التاريخية الى ثلاث سلطات مُختلفة، السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والحكومة الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني والقُدس، وحكومة غزة في القطاع. إن هذا التعدد السياسي للسلطات وهو تعدد مُركب بشكل إضافي، فمثلاً تستطيع إسرائيل مُحاكمة الفلسطينيين/ات من الضفة الغربية ومقاضاتهم قانونياً على خلفيات أمنية أو جنائية، هذا الواقع المُعقد يضع النساء أمام تحدي مُضاعف أثناء محاولة مواجهة هذا العنف والحد منه، حيث نستطيع القول أن محاولة معالجة الواقع المُركب فلسطينياً يحتاج الى جهود جماعية عابرة للجغرافيا.

وبالنسبة للوصول للإنترنت، أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، بأن 92% من الأسر في فلسطين لديها أو لدى أحد أفرادها إمكانية النفاذ إلى خدمة الإنترنت في المنزل، بواقع 93% في الضفة الغربية، و92% في قطاع غزة. وبلغت النسبة 89% بين الذكور و88% بين الإناث.[7]

مع ذلك، لا تزال هناك فجوة واضحة في البيانات المتعلقة بأهالي القدس والفلسطينيين في الداخل 48، حيث لا تتوفر الكثير من التفاصيل والأرقام حول استخدامهم للإنترنت وتعرضهم للعنف الرقمي. ففي حين تُشير احصائية منشورة عام 2018 أن 80% من المجتمع العربي يستخدمون الإنترنت مقابل 90% من المجتمع اليهودي[8] إلا أننا نفتقر لوجود أي تفاصيل مُرتبطة بحجم استخدام الذكور والإناث للإنترنت.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2023. الاحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات.

[8] إتحاد الانترنت الإسرائيلي.2018. الفجوة الرقميّة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي في إسرائيل. ص 38

الانتشار العالي للإنترنت في فلسطين التاريخية بشكل عام جعله مساحة للتعبير ولتعزيز التضامن بين الفلسطينيين باختلاف أماكن تواجدهم. وفي المقابل على الرغم من المساحة المختلفة نسبياً، ومن هامش الحُريات الذي شُكل في الفضاء الرقمي، لم يمنع هذا انتقال كُل ما يُعايش في الحياة اليومية وفي الواقع المادي إلى الشبكة العنكبوتية. حتى أصبح اليوم الفصل بين الواقع المادي وبين النشاط الرقمي أكثر صعوبة. فالفضاء الرقمي شكل مساحةً جديدة للعنف والانتهاكات، وقد أخذ أشكالاً متعددة، فالأخير ساعد المُعنفين في استخدام هويات مُزيفة أو خفية أثناء ممارسة العُنف، الأمر الذي ساعد في زيادة مساحات العنف وتوفير حصانة نسبية للمعتدين.

فالنساء تتعرض لعنف من أشخاص لا يعيشون بالضرورة في نفس الواقع الجغرافي، وبالتالي لا يستطعن مقاضاة المُعنف ومحاسبته قانونياً. وفي الحالة الفلسطينية، وبينما نتناول العُنف الممارس داخل المجتمع الفلسطيني، نَرى في بعض الحالات على سبيل المثال تَعرض امرأة فلسطينية تعيش في الضفة الغربية والتي تخضع لحكم السلطة الفلسطينية لمحاولة ابتزاز من قبل شخص يعيش في الداخل الفلسطيني أي شخص يحمل هوية اسرائيلية أو جنسية اسرائيلية وبالتالي يخضع للنظم القانونية الاسرائيلية، الأمر الذي يمنع المرأة في هذه الحالة من تقديم شكوى أو معرفة من هو المُعنف، لأن السلطات التي تخضع لها أي السلطة الفلسطينية ليست مخولة بالحصول على معلومات لها علاقة بفلسطينيي القدس وأراضي 1948 . يحصل هذا كُله في سياق سياسي مُركب وفي واقع استعماري توضع فيه قضايا النساء في مؤخرة القضايا التي تنول اهتمام السلطات باختلاف المناطق الجغرافية.

فعلى سبيل المثال، أشار تقرير لمركز حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي - بعنوان " شبكة كارهة"[9] في 2021، أن التمييز النّوعي يشير إلى ما مجمله 89.6% من الكلمات التصنيفية المتداولة، تتعلق بالتمييز الجندري.

وفي دراسة أخرى من قبل المركز والتي نُشرت في عام 2022 بعنوان "شبكة مُنتهكة: العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي، تبيَّن "أن حوالي 33.2% من النساء يتعاملن بلا اكتراث مع المحتويات العنيفة ويقمن بحذف حساب المُرسِل. وهذا الأمر يُظهِر أن الأرقام التي تتضمَّنها الإحصائيات العامة لا تعكس بالضرورة الحجم الفعلي للعنف الذي يتعرَّض له النساء في الواقع.[10]

[9] مركز حملة- للإعلام الاجتماعي. 2021.
شبكة كارهة: خطاب الكراهية في شبكات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين وأثره على حقوقهم الرقمية.
[10] مركز حملة.2022. شبكة منتهكة: العنف الجندري ضد النساء الفلسطينيات.

أنظمة سياسية متعددة وأبوية واحدة: عن العنف الممارس من قبل السلطات

نجد أن السياق السياسي والاستعماري في فلسطين يجعل النساء عُرضة لُعنف مُضاعف، فمثلاً تستغل السلطات المختلفة في فلسطين الواقع الاجتماعي وتقوم بتهديد النساء بها أو استدراجها، كما تُستهدف النساء اللواتي ينشطن سياسياً بدرجة كبيرة وأكثر تعقيداً، ففي حالة النساء اللواتي ينشطن سياسياً غالباً ما تكون السلطات أو الجهات الرسمية التي يمكن اللجوء لها غير موثوقة.

خلال العامين الماضيين بعد هبة آيار 2021[11]، انطلقت مُظاهرات ومواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي على امتداد فلسطين التاريخية على خلفية أحداث محاولة مُصادرة المنازل الفلسطينية في حي الشيخ جراح، والتي شاركت فيها النساء الفلسطينيات بكثافة وكن على رأس المواجهة.

تبعها مباشرة مظاهرات خرجت منددة باغتيال الناشط السياسي نزار بنات.[12] حيث قامت قوة أمنية من السلطة الفلسطينية بقتل الناشط نزار بنات وهو أحد مُعارضي السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية والذي تعرض لحملات تحريض كبيرة من قبل السلطة الفلسطينية، وقد تم اعتقاله عدة مرات قبل اغتياله على خلفية حرية الرأي والتعبير.

وكآلية قمع للنشاط السياسي للنساء الفلسطينيات، تفيد التحقيقات المستقلة وتقارير المنظمات الحقوقية مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، بأن السلطة الفلسطينية قامت باستهداف النساء المشاركات بالمظاهرات ضمن حملات مُنظمة على الإنترنت. فقد تمت سرقة هواتف المشاركات، ولاحقا تم تداول صور خاصة بهن على شبكات التواصل الاجتماعي. كما تمت فبركة فيديوهات وارفاقها بأسماء ناشطات بحد عينهن. وأعلنت المنظمات أن هذه محاولات لدفعهن لترك العمل السياسي عبر "تشويه سمعتهن."[13] كما أفادت المفوّضة السامية قائلة: "تلقينا تقارير موثوقة بشأن استهداف محدد للنساء في سياق المظاهرات، سواء أكّن من المشاركات في الاحتجاجات أم من الصحافيات أم حتّى من المارة. وقد تعرّضت عدد منهنّ أيضًا للتهديدات، بما في ذلك التهديد بالقتل والمضايقات، بما فيها مضايقات تحمل طابعًا جنسيًا، على وسائل التواصل الاجتماعي".[14]

وعليه انتقل العنف الممارس ضد النساء اللواتي ينشطن سياسياً من الشارع إلى الإنترنت، فقد بدأت تصل النساء اللواتي لعبن دوراً مركزياً في المظاهرات وفي المشهد السياسي رسائل تهديد إما بالقتل أو المُلاحقة والبعض وصلتهن رسائل تهديد بالاغتصاب، ما حدث في أعقاب مظاهرات نزار بنات وما تعرضت له الناشطات في الميدان يشير إلى تورط السلطة الفلسطينية التي من المفترض بها أن تكون الجهة الرسمية التي تلجأ لها النساء في حال تعرضها للعنف، فقد كانت شريكة في ابتزاز النساء أنفسهن وفي التواطئ والتعتيم

---

[11] العربي الجديد. 2022. هبة آيار سردية فلسطينية واحدة

[12] الهيئة المستقلة لحقوق الانسان و مؤسسة الحق. 2022.
تقرير تقصي الحقائق المشترك الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق بشأن مقتل الناشط السياسي نزار بنات

[13] Dw.2021. نشر صور خاصة لمحتجات.. أسلوب قمع جديد للسلطة الفلسطينية؟

[14] العربي الجديد. 2021. رام الله تحشد لتظاهرة احتجاجاً على اغتيال الناشط نزار بنات

على المتهمين في ابتزاز النساء وانتهاك خصوصيتهن وتهديدهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إن هذا الاستهداف الممنهج للنساء مرتبط بفهم عميق وإدراك لحساسية السياق الاجتماعي والأثر الكبير لتأثيرات المسائل الاجتماعية على الوضع العام، وعليه تم استخدام النساء كأداة ضغط من أجل إرعاب المتظاهرين/ات والحد من الاحتجاجات التي كانت تجوب الشوارع.

أما في الداخل الفلسطيني أي أراضي عام 1948، فقد أشارت دراسة نشرت في 2022، إلى أن 83% من ضحايا العنف وجرائم الاعتداءات والتحرش الجنسي في المجتمع العربي[15] يتجنبن التوجه لتقديم شكوى رسمية للشرطة الإسرائيلية، حيث لا يثقن بالشرطة بسبب المماطلة في معالجة الشكاوى وعدم استنفاد الإجراءات الجنائية ضد الجناة.[16] وقد شكلت نسبة العنف الالكتروني 16% من جرائم الاعتداء. وأوضحت الدراسة أن النساء تتجنب تقديم شكوى رسمية بسبب المماطلة التي يبديها جهاز الشرطة عندما يتعلق الموضوع بظاهرة العنف داخل المجتمع العربي، وتزداد هذه المماطلة في حالة العنف ضد النساء. وتُشير جمعية نساء ضد العنف أن ما مجمله 78% من النساء الفلسطينيات في أراضي 1948 اللواتي تعرضن للعنف عام 2022 لم يتوجهن للشرطة وذلك لعدم ثقة النساء بالشرطة وكذلك المخاوف المتعلقة بالمجتمع والبيئة.[17]

قوانين وآليات الحماية

إن محاولة استعراض السياق القانوني الذي يخضع له الفلسطينيون/ات يستدعي منا استحضار السياق السياسي الذي يُخضع الفلسطينيين/ات الى أطر قانونية وتشريعات مُختلفة حسب المنطقة الجغرافية التي تعيش بها وبالتالي نوع الهوية التي تحملها (هوية الضفة الغربية، هوية القدس، هوية غزة، الجنسية الاسرائيلية).

وفي النظر الى النظم القانونية التي يخضع لها الفلسطينيون/ات علينا أن ننظر لهذه النُظم القانونية بشكل نقدي وأن نفهم طبيعة العلاقة بين السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية، ومدى استقلال كُل سلطة عن الاخرى ومدى تواطئ السُلطات مع بعضها البعض لأغراض ومصالح سياسية خاصة بالسلطة الحاكمة بالمنطقة.

هذا وتجدر الاشارة الى أنه القانون المعمول به بالضفة الغربية يختلف عن القانون المعمول به بغزة، كما أن المجلس التشريعي في فلسطين متوقف عن العمل منذ عام 2006 بسبب الانقسام بين حركتي فتح

[15] يشار الى الفلسطينيين الساكنين في مناطق سيطرة الاحتلال الاسرائيلي بالعرب للتفريق بينهم وبين المواطنين الإسرائيليين.

[16] عرب 48. 2022. التحرش الجنسي في المجتمع العربي... جرائم في طي الكتمان

[17] جمعية نساء ضد العنف.20222. تقرير تلخيصي للفترة الممتدّة من شهر كانون الثّاني حتى تشرين أوّل 2022.

وحماس، حيث تسيطر حركة فتح على السلطة في الضفة الغربية، بينما تسيطر حركة حماس على السلطة في قطاع غزة[18].

يعرف القانون الفلسطيني المعمول به بالضفة الغربية الجريمة الإلكترونية ضمن قرار بقانون رقم (28) لسنة 2020 بتعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية ليصبح، 1. كل من استعمل الشبكة الإلكترونية أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات في تهديد شخص آخر أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان هذا الفعل أو الامتناع مشروعاً، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين، وإذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات، وثلاث سنوات حبس مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من انتهاء العقوبة الفعلية، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار أردني ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.[19]

أما في قطاع غزة فلا يوجد قانون خاص بالجرائم الإلكترونية، حيث يوجد قرار بقانون يطبق بالضفة فقط، لكنه غير مطبق في غزة، يوجد قانون المعاملات الإلكترونية، وهو قانون ينظم المعاملات الإلكترونية، ولا يوجد قانون يختص بالجرائم الإلكترونية".20، إنما توجد محاولات لدى جهاز الشرطة في قطاع غزة للدفع باتجاه إقرار مشروع قانون لمعالجة الجريمة الإلكترونية بشكل محدد.

إن تعقيد المسألة القانونية في فلسطين ليس مرتبطاً فقط بوجود قانون من عدمه، إنما مرتبط بمدى سريان هذا القانون وحدود صلاحياته وسريانه. حيث أشار أحد المسؤولين في وحدة الجرائم الالكترونية في مقابلة وصفية لهذا البحث، أنه لا يوجد أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق في الضفة الغربية بينهم وبين جهاز الشرطة في قطاع غزة. وأشار أن الشرطة في غزة هي التي ترفض التعاون مع الشرطة في الضفة الغربية حسب ادعائه، بينما يُشير حسين أبو سعدة وهو مدير دائرة الجريمة الالكترونية في قطاع غزة في مقابلة مع

[18] بعد احتلال فلسطين عام 1948 و سيطرة العصابات الصهيونية على الجزء الاكبر من اراضي فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل، بقيت الضفة الغربية وجزء من مدينة القدس، شرقاً بالإضافة لقطاع غزة غرباً دون السيطرة والاحتلال الإسرائيلي، عندها بدأ الحكم الأردني للضفة الغربية بما فيها "القدس الشرقية"، ووقع قطاع غزة تحت الحكم المصري، أعلن من حينها إنفاذ القانون الأردني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت تخضع الضفة حتى عام 1967 للسيطرة الاردنية الكاملة، كما تم العمل بالقانون المصري في قطاع غزة عندما أصبحت غزة تحت الحكم المصري وبقي إنفاذ القانون حتى النكسة عام 1967 عندما استطاعت اسرائيل احتلال ما تبقى من فلسطين أي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة لأراضي عربية أخرى في سوريا ومصر، بعدها خضعت كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة الى الحكم الاسرائيلي وبدأ حكم الادارة المدنية الاسرائيلية لكل من الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة بالإضافة إلى الجولان السوري وسيناء مصر. كما تم استكمال العمل بالقانون الأردني المعمول به بالضفة واستكمال العمل بالقانون المصري في غزة وتم حذف المواد التي تتخالف مع "حق إسرائيل بالوجود". ظل الأمر هكذا حتى توقيع اتفاقية أوسلو وبداية تشكل "دولة فلسطين" وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تتخلى فلسطين عن القوانين الاردنية والمصرية، بل استكمل العمل في الضفة بالقانون الاردني، واستكمل العمل بالقانون المصري في غزة، وتم إصدار قوانين جديدة مُشتركة، إنما لم يكتمل المسار، فقد حصل انقسام بين حركتي فتح وحركة حماس بعد فوز حماس بانتخابات المجلس التشريعي، والحسم العسكري لحماس بقطاع غزة، الأمر الذي أخضع الضفة الغربية لسيطرة السلطة الفلسطينية ممُثلة بحركة فتح وإخضاع غزة لحكم حركة حماس، وعليه وبعد تعطل المجلس التشريعي منذ العام 2006 واستمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني، تعتبر الضفة الغربية في حالة طوارئ منذ حينها ويتم إصدار القوانين بموجب "قرار بقانون" وهي القوانين التي يتم إصدارها من خلال الرئيس الفلسطيني، وفي غزة قامت الحكومة بإصدار بعد القوانين الجديدة لكن بمحدودية، وعليه تخضع الضفة الغربية لمنظومة قانونية وقضائية مختلفة عن تلك الموجود في قطاع غزة.

[19] معهد الحقوق جامعة بيرزيت. 2020. المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين.

[20] صفا.2022. مباحث غزة لـ"صفا": الجرائم الالكترونية بازدياد ونتلقى 500 شكوى شهريًّا

وكالة صفا الفلسطينية، أن السلطة الفلسطينية في رام الله ترفض التواصل مع وزارة الداخلية في غزة من أجل استرداد مظالم المواطنين في غزة.[21]

بينما تُشير السلطتان الى امكانية تقديم شكوى لفلسطيني/ة من غزة في الضفة عبر توكيل مُحامي والعكس إمكانية تقديم مواطن/ة من الضفة شكوى في غزة عبر توكيل محامي. لكن لا يوجد أي تعاون بين السلطتين في معالجة القضايا سوياً، مما يعني أن تضرر النساء الفلسطينيات من الانقسام السياسي بين حكومة الضفة الغربية وحكومة غزة يمكن أن يكون ملحوظاً.

كما أن الاختلاف بين النُظم القانونية المعمول بها والتي يخضع لها الفلسطينيون/ات يعني أن عملية تحسين واقع العنف الرقمي ضد النساء الفلسطينيات هو أكثر صعوبة لوجود وتيرة مختلفة من كيفية التعاطي مع العنف الالكتروني بين المناطق المُختلفة. أي إن محاولة بناء خطط وطنية لمواجهة العنف الرقمي ضد النساء الفلسطينيات عليه أن يكون أكثر تفصيلاً وأن يُراعي اختلاف السياقات والنظم القانونية التي تخضع لها النساء الفلسطينيات.

كما تلعب العشائر ومنظومة الإصلاح المُجتمعي دوراً مُهماً في تنظيم حياة الفلسطينيين، تحديداً في ظل غياب منظومة قانونية وقضائية قوية الأمر الذي انعكس على استمرار الدور الذي لعبته العائلة في التنظيم الاجتماعي.

فبجانب القانون الوضعي، يلجأ العديد من الفلسطينيين إلى حل نزاعاتهم عبر العشائر بدلاً من اللجوء إلى جهاز الشرطة. كما تم إلحاق "دائرة شؤون العشائر والإصلاح" بوزارة الداخلية عام 2005،[22] حيث تقوم باستقبال شكاوى من المواطنين. ولدى رجال الإصلاح والعشائر بطاقات خاصة لتسهيل عملهم أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية، ويتم تطبيق العُرف/ القانون العشائري ومحاولة تطويره في هذا السياق.

ينطبق هذا الواقع على كُل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن هناك بُعد إضافي وتطور جوهري على عمل منظومة الإصلاح في قطاع غزة، فهناك توجه عام عند النساء في غزة بتجنب تقديم شكوى للشرطة وذلك حتى لا يصبح هناك ملف قضائي مرتبط باسمها لدى النيابة لما لهُ من آثار اجتماعية سيئة على النساء، وعليه قامت النساء في غزة بتطوير اجسام مُجتمعية للتعامل مع المشاكل المختلفة التي تواجه النساء، حيث تم استحداث لجان مجتمعية تابعة للنيابة والتي تستقبل الشكاوى دون ادخالها ضمن سجلات الدولة، والاخرى لجان اصلاح تقودها نساء مُصلحات يُطلق عليهن " مختارات" بالموازاة مع " المختار" الذي يحل القضايا ويلعب دوراً إصلاحياً في المجتمع، وعليه استطاعت هذه المجموعة من النساء أن يصبحن "نساء إصلاح" بالتوازي مع وجود "رجال إصلاح" وأخذن بطاقات تعريفية كمختارات.[23]

---

[21] المصدر السابق

[22] وكالة وفا. القضاء العشائري في فلسطين

[23] المختار هو وصف لشخصية اعتبارية اجتماعية لها صلاحيات قيادية ويتم الاعتراف بسلطته من قبل الجهات الرسمية.

وقد استطاعت المختارات كسب ثقة الناس بفعل الدور الفاعل اللواتي قمن بتأديته ولمقدرتهن على حل مجموعة من النزاعات والمشاكل العائلية. الأمر الذي جعلهن مقصداً للبعض، وتحديداً فيما يتعلق بقضايا النساء.[24]

تُشير فاتن حرب، وهي أول مُختارة فلسطينية في قطاع غزة، في حديثها في مقابلة وصفية لهذا البحث، إلى أن طبيعة النظام المجتمعي والقيود الذكورية المفروضة على النساء يجعلهن أقل قُدرة التوجه إلى القضاء أو الاحتكام، وساعد دخول النساء لعالم الإصلاح في تشجيع النساء لطلب المساعدة.

أما بالنسبة للنساء الفلسطينيات في أراضي 1948 فلا يوجد قانون خاص بالجرائم الالكترونية في إسرائيل، لكن توجد وحدة ساير تابعة للنيابة العامة والتي تعمل كوحدة قطرية للتعامل مع "الجريمة والإرهاب" تم إنشائها عام 2015 كاستجابة لمتابعة الجريمة التي تحصل في الفضاء الرقمي.[25] تُعرِّف هذه الوحدة الجريمة الالكترونية بأنها أي جريمة يعاقب عليها القانون في حال ارتكابها وتمت ممارستها في الفضاء الرقمي.[26]

وبهذا الصدد، يشير بحث[27] صادر عن مؤسسة نساء ضد العنف ومؤسستين أخريين، أن هناك مسارات منفصلة وغير متساوية لإنفاذ القانون فيما يتعلق بقضايا قتل الإناث الإسرائيليات والفلسطينيات من قبل الشرطة الإسرائيلية. حيث يشير التقرير إلى أن 80% من النساء الفلسطينيات المقتولات قدمن شكاوى سابقة إلى الشرطة، وأن الشرطة لا تضمن سلامة الشهود المهددين حتى بعد الانتهاء من الإدلاء بشهادتهم.

كما يسلط التقرير الضوء على نواقص خطيرة في تعامل الشرطة مع قضايا القتل في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك عدم استنفاد التحقيقات حتى عندما يكون المشتبه به معروفا، وإجراء تحقيقات جزئية، ومحاولات ثني الشهود عن الإدلاء بشهادتهم.

تُشير نائلة عواد وهي مُديرة جمعية نساء ضد العنف في أراضي عام 1948 أن القانون الوضعي الخاص بقضايا حماية النساء في إسرائيل يعتبر من القوانين الجيدة، حيث يوجد ثغرات في القوانين، لكن المسألة ليست مرتبطة فقط بالقانون، إنما تكمن المشكلة الحقيقية والغير مَحكي عنها بالمسار القانوني، وبمدى فعالية القوانين واشتغالها في سياق المجتمع العربي الفلسطيني.

ينعكس اختلاف النظم القانونية والسلطات السياسية التي تخضع لها النساء الفلسطينيات باختلاف المناطق الجغرافية على قدرتهن للتعامل مع العُنف الممارس اتجاههن. وغالباً ما يؤثر هذا التنوع الجغرافي على قدرة السلطات على تحديد المُعتدي لعدم وجود آليات وصول كافية تمكنهم من تحديد هوية المعنف، ففي حال استخدام شريحة إسرائيلية لا تتمكن السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع

---

[24] DW. 2015. نساء غزة يقتحمن مهنة المختار الذكورية

[25] وحدة ساير هي وحدة مختصة تم انشائها بإسرائيل لمواجهة الجريمة والارهاب في الفضاء الرقمي وهي اللي بتتعامل مع الشكاوي المُقدمة للشرطة الاسرائيلية حول العنف الرقمي

[26] وزارة العدل.2019. حول وحدة الساير

[27] Tufula Center, and The Israel Women's Network.2021.
Israeli police law enforcement of Palestinian femicide cases

غزة من تحديد هوية المعنف، لأنها لا تمتلك أي سلطة على شركات الاتصال التي تعتمد عليها السلطات في الإفصاح عن هوية المعنف حسب رقم والمعلومات الاتصال والموقع الجغرافي لنقطة النفاذ للإنترنت.

وفي نفس الوقت، تستطيع النساء من الأراضي الفلسطينية عام 1948 تقديم شكوى عند الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، ولكنها تعجز عن ذلك في قطاع غزة لعدم وجود أي آليات للوصول. ويُصبح الأمر أكثر تعقيداً في حال كان المُعنف من أراضي عام 1948 ففي هذه الحالة لا تستطيع النساء الفلسطينيات المُقيمات في الضفة الغربية أو قطاع غزة مُلاحقة المعتدي أو مقاضاته قانونياً لأنها لا تستطيع الامتثال أمام القانون الاسرائيلي.

وهناك بُعد مُجتمعي آخر له علاقة بوجود اتفاق ضمني مُجتمعي يرفض تعامل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع السلطات الاسرائيلية وأجهزتها من مُنطلق سياسي رافض لتطبيع العلاقات مع السلطات الاسرائيلية والتعامل معها.

دفع هذا الوضع السياسي المُركب إلى إنتاج وتفعيل هيئات مجتمعية تعمل على الموضوع وتحاول تقديم معالجة جزئية له متناسبة مع السياق. فمثلاً، تأسس مركز حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي والذي يعمل في إطار الحقوق والأمان الرقمي بشكل عام وكجزء من تطوره بدأت محاولات للتركيز على قضايا النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي.

ويعتبر أحمد القاضي مسؤول الرصد والتوثيق في مركز حملة أن دور المركز هو سد فجوة كبيرة تكونت بسبب ضعف قدرة الجهات المسئولة على تفعيل سلطاتها على أرض الواقع بالإضافة إلى تعدد السلطات. بمعنى أن هناك عجز في قدرة السلطات على إنفاذ سياسات تحمي المواطنين والمواطنات في ظل وضع سياسي مُعقد، وفي نفس الوقت يوجد تعدد لهيئات رسمية ذات سلطات متداخلة يجعل من الصعب على المشتكين معرفة مصدر الحل. وهذا يأتي في سياق صراع سياسي مُستمر فمثلاً الانقسام الفلسطيني بين أنظمة سياسية غير ديمقراطية لا يهدف بحقيقة الأمر إلى حماية الحقوق.

كما يوجد عجز في قدرة السلطات على الضغط على شركات مواقع التواصل الاجتماعي. وفي حال توفرت القُدرة فلن تُعطى لصالح الشعب. وعليه فإن دور المركز يكمن في توفير الحماية قدر الإمكان. ولكن هناك حدود معينة لإمكانيات وصلاحيات عمل المؤسسة التي لا تمتلك في نهاية الأمر أي سلطات قانونية أو تنفيذية كونها منظمة مجتمع مدني. وعليه يحاول المركز على الأقل التواصل مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي من أجل حذف المحتوى والحد من انتشاره.

كما يعتبر أحمد القاضي أن غياب المبادرات والهيئات التي تسعى إلى التصدي لقضايا الحقوق الرقمية يُعَدُّ عاملاً رئيسياً في استمرار ظاهرة العنف وازديادها، وأن التعويل بالأساس في محاولة التصدي لهذا العنف تحديداً العنف المبني على النوع الاجتماعي وفي ظل السياق المركب والمعقد مرتبط بوجود مؤسسات وأجسام فاعلة وقوية تعمل على هذا المجال، وحراكات قوية، ويعتبر القاضي أن هذا هو الأفق الوحيد الموجود في ظل واقع غياب الحضور للجهات رسمية في العمل الفاعل والجدي على الموضوع ، بالإضافة لعامل الاحتلال والوضع السياسي المعقد فلسطينياً.

كما بدأت بعض المؤسسات تحديداً مؤسسات المجتمع المدني ببناء حملات أو ورشات عمل تحاول معالجة العنف الرقمي في السنوات الأخير، لكنها لم تتحول لمبادرا ت خاصة بالعمل على هذه القضية تحديداً بل بدأ العمل عليها ضمن سياق الأهداف الأكبر لتلك المؤسسات.

ونلاحظ في جامعة بيرزيت مثلاً تأسيس مرصد العدالة الاجتماعية[28] والذي يهدف إلى بناء نظام يستقبل ويتابع حالات التميز او التحرش أو التنمر للطالبات/ين والمعلمات/ين، ويركز بالتحديد على قضايا التحرش والتنمر المرتبطة بالنوع الاجتماعي وهناك محاولات للتركيز على ما يتم ممارسته بين الطلبة في الفضاء الرقمي.

وبالتالي، فإن انعدام وجود آليات حماية فعالة وكافية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الرقمي، جعلهن عُرضةً للتجاهل والإهمال والاستغلال. يصبح تقديم شكاوى أو اللجوء إلى السلطات القضائية أمرًا صعبًا ومعقدًا، حيث لا توجد إجراءات محددة لمعالجة هذا النوع من العنف، ولا تُعطى للنساء الدعم الكافي للتصدي له ورفضه. كما نستطيع ان نُلاحظ وجود مُماطلة في التعامل مع الشكاوى التي تصل للشرطة ففي إحصائية الشرطة المنشورة للعام 2022[29]، شكلت نسبة الشكاوى المُعلقة وغير المُنجزة نسبة كبيرة فمن بين 3067 شكوى مقدمة، تم انجاز 1584 شكوى فقط، أي أن ما يقرب نصف الشكاوى المقدمة لا يتم إنجازها.

نتائج البحث: واقع وأبعاد العنف الرقمي ضد النساء في فلسطين التاريخية

اتبعت الورقة منهجيات مُتعددة، فبالإضافة إلى البحث المكتبي الاستطلاعي، جمعت بين المنهج الكمي والكيفي، عبر استمارة رقمية سرية تم الحصول على 91 استجابة من نساء فلسطينيات يُقمن في القدس، الداخل الفلسطيني أي أراضي 1948، قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى مجموعة من المقابلات المُعمقة شملت عشرة أشخاص من ذوات وذوي الاختصاص من جهات رسمية وباحثين ودراسة حالات تعرضن للعنف الرقمي.

شملت العينة التوزيع الجغرافي التالي، بواقع 34 امرأة في قطاع غزة، 34 امرأة من الضفة الغربية، و20 امرأة من القدس وأراضي 48، موزعة على الشكل التالي:

التوزيع الجغرافي	العدد	النسبة
قطاع غزة	34	39%
الضفة الغربية	34	39%
القدس وأراضي 48	20	23%

[28] موقع جامعة بيرزيت. مرصد العدالة الاجتماعية في جامعة بيرزيت

[29] موقع الشرطة الفلسطينية.2023. احصائية الشرطة الفلسطينية للعام 2022

شكلت نسبة النساء من عمر 18-29 النسبة الأكبر من المُشاركات بواقع 53% من مجمل الاستمارات، كما شكلت النساء العزباوات النسبة الأكبر بواقع 60%.

تفيد النتائج أن هناك نسبة عالية من النساء تعرضن للعنف الرقمي - أكثر بكثير من النسب التي تم الإشارة إليها في المقدمة عبر البحث المكتبي والتي لا تتجاوز 14%، حيث شكلت نسبة النساء اللواتي أقررن بتعرضهن لشكل من أشكال العنف الرقمي ما نسبته 62% من المُشاركات بالبحث.

كما أقرت 35 امرأة أنهن يعتقدن أنهن لم يكن سيتعرضن لنفس العنف لو أنهن كن رجال وبالتالي الخلفية أو العامل الأساسي وراء العنف هو العامل الجندري. بينما اعتقدت 9 نساء أنه ربما كنّ سيمرن بتجارب عنيفة لكن بدرجات أقل حدة وأن الثمن الذي ستدفعه لكونها امرأة أكبر من الثمن الذي يدفعه الرجال. بينما اعتقدت 18 مشاركة أنهن كن سيتعرضن لعنف رقمي حتى لو كنّ رجالاً وذلك لأن الجميع مُعرض للعنف أو للابتزاز على الانترنت، حتى لو كانت الخلفية ليست جندرية وفقط ولكن يمكن توظيف نفس المعايير الأبوية والذكورية لملاحقة الرجال أنفسهم.

تتفق هذه النسب مع ما أفادت به المقابلات المعمقة، حيث تُشير أهيلة شومر- مديرة مؤسسة سوا الى أنهم قدموا 22,805 مكالمة ارشادية واستشارية عام 2022، شكلت منهن مكالمات النساء والفتيات أكثر من النصف. قد وصل مركز سوا ما عدده 338 مكالمة مرتبطة بالتعرض للعنف الرقمي، وقد شكلت مكالمات النساء والفتيات منهن 197 مكالمة في مقابل 141 مكالمة من متصلين ذُكور.

ومن ناحية نوع العنف، وجد البحث أن الإيذاء اللفظي بالشتم والإهانة شكل النسبة الأكبر من أشكال العُنف التي تعرضت لها النساء بشكل مكثف خلال فترة مُحددة بواقع 33%، ويعتبر الإيذاء اللفظي والشتم والإهانة جزءاً من خطاب الكراهية.

فخطاب الكراهية والتحريض في فلسطين يشهد تاريخاً طويلاً، إذ يتّصل بسياق سياسي مُعقد. فهناك خطاب كراهية موجه من قبل الاستعمار وقنواته تجاه الفلسطينيين/ات. وهناك خطاب كراهية داخلي بين الفئات الفلسطينية ذاتها، ويعتبر الأخير موجهاً ضد من يختلفون عنك بالسياسة، الدين، العرق، الجنس. ويرتكز بالأساس على تبادل الاتهامات وعلى التحقير والتشييء من الأشخاص الآخرين عبر استخدام لغة تُحقر من شأنهم. يزداد خطاب الكراهية في أوقات التراجع السياسي وتحديداً في ظل غياب مشروع وطني مُوحد، وأيضاً في ظل الانقسام السياسي وما يلحقه من محاولات تنميط للآخر وتحقيره.

يشير أحمد قاضي من مركز حملة - لتطوير الإعلام الاجتماعي وهو مسؤول الرصد والتوثيق بالمؤسسة إلى أنهم يعملون بشكل عام على كل موضوع الحقوق الرقمية، وكجزء من عملهم يتناولون كل ما هو متعلق بالعنف الجندري، حيث يقول: " في اشي بنسميه الممارسات الضارة مثل خطاب الكراهية وهو مستويين واحد مرتبط بخطاب الكراهية من قبل السلطات الاستعمارية ضد المحتوى الفلسطيني، وفي خطاب الكراهية على المستوى الداخلي، وتحديداً في سياق النساء يعني أحياناً بيكون في تشهير أو تشويه سمعة بس كمان ضد النساء، هنا تصبح بطبيعة الحال المسألة مُركبة، فالاستهداف ليس فقط لأنني فلسطينية، بل أيضاً لأنني امرأة وهذه طبقات مختلفة ومُضاعفة، وفي حالة المرأة الناشطة أو السياسية بتصير عرضة

لهذا الخطاب أكثر من غيرها بفعل مشاركتها ونشاطها، الأمر الذي يجعلها أكثر استهدافاً". بينما يُستطاع أن يُلاحظ انحسار خطاب الكراهية الداخلي في حال وجود حدث سياسي كبير أو وجود قضية وطنية.

إن محاولة فهم عُمق خطاب الكراهية الداخلي فلسطينياً يتطلب منا فهماً عميقاً لسنوات طويلة من الاستعمار عملت فيها السلطات الاستعمارية على خلق واقع مُعقد من أجل تقسيم الفلسطينيين أكثر وأكثر عبر فرض وقائع مختلفة يعيش بها الفلسطينيون ولو كانت اختلافات شكلية. كما حاولت السلطات الاستعمارية أن تلعب طوال الوقت على التناقضات الداخلية وتعزيزها من أجل إحكام سيطرتها على الفلسطينيين/ات.

وعليه في ظل وجود بُنى سياسية تعمل على تعزيز خطاب الكراهية فهذا يعنى وجود أرضية خصبة لبيئة تساهم في مفاقمة خطاب الكراهية فلسطينياً، كما وتعتبر الفئات الأكثر تهميشاً هي الأكثر عُرضة لهذا الخطاب والأكثر تضرراً منه، وفي حالتنا تعتبر النساء هدفاً سهلاً للشتم والسب والقذف، وغالباً ما تتم محاولة تحقير النساء عبر استخدام مُصطلحات تحد من شأن النساء لمجرد كونهن نساء.

وبالإشارة إلى المنصات الرقمية التي تُستهدف فيها النساء، وجدت البيانات أن النسبة الأكثر للعنف كانت على منصة فيسبوك، لحقها الواتساب ومن ثم الانستغرام. ويعود هذا إلى وجود وصول عالي نسبياً لهذ المنصات تتفاعل بشكل يومي، الأمر الذي يتيح للمعتدين فرصة استغلال هذا التفاعل لتوجيه التحرشات والتهديدات. كما أن المنشورات العامة والتعليقات تشجع على توسيع نطاق العنف الرقمي، حيث يستخدمها المعتدين للتعبير عن تهديداتهم بشكل مباشر. هناك أيضاً تحديات للنساء في الحفاظ على خصوصيتهن، مما يجعلهن عرضة للاستغلال والمضايقات.

تعتبر ميس نصرة وهي محامية وحقوقية تعمل في المجال القضائي والحقوقي أن استهداف النساء وتعرضهن للعنف الرقمي مرتبط بمحاولات حجبها عن المشاركة التي غالبا ما تقلق الذكور وأصحاب السلطات المختلفة. وتحيل أخرى هذا لعدم وجود بيئة رقمية آمنة.

حيث سهل الوصول الواسع للمنصات المذكورة وغيرها على المعتدين إمكانية الوصول للنساء، وعليه تدفع النساء ثمناً مضاعفاً مقابل نشاطها ومشاركتها المساحات والتجمعات العامة مثل منصات التواصل الاجتماعي.

نوع العنف

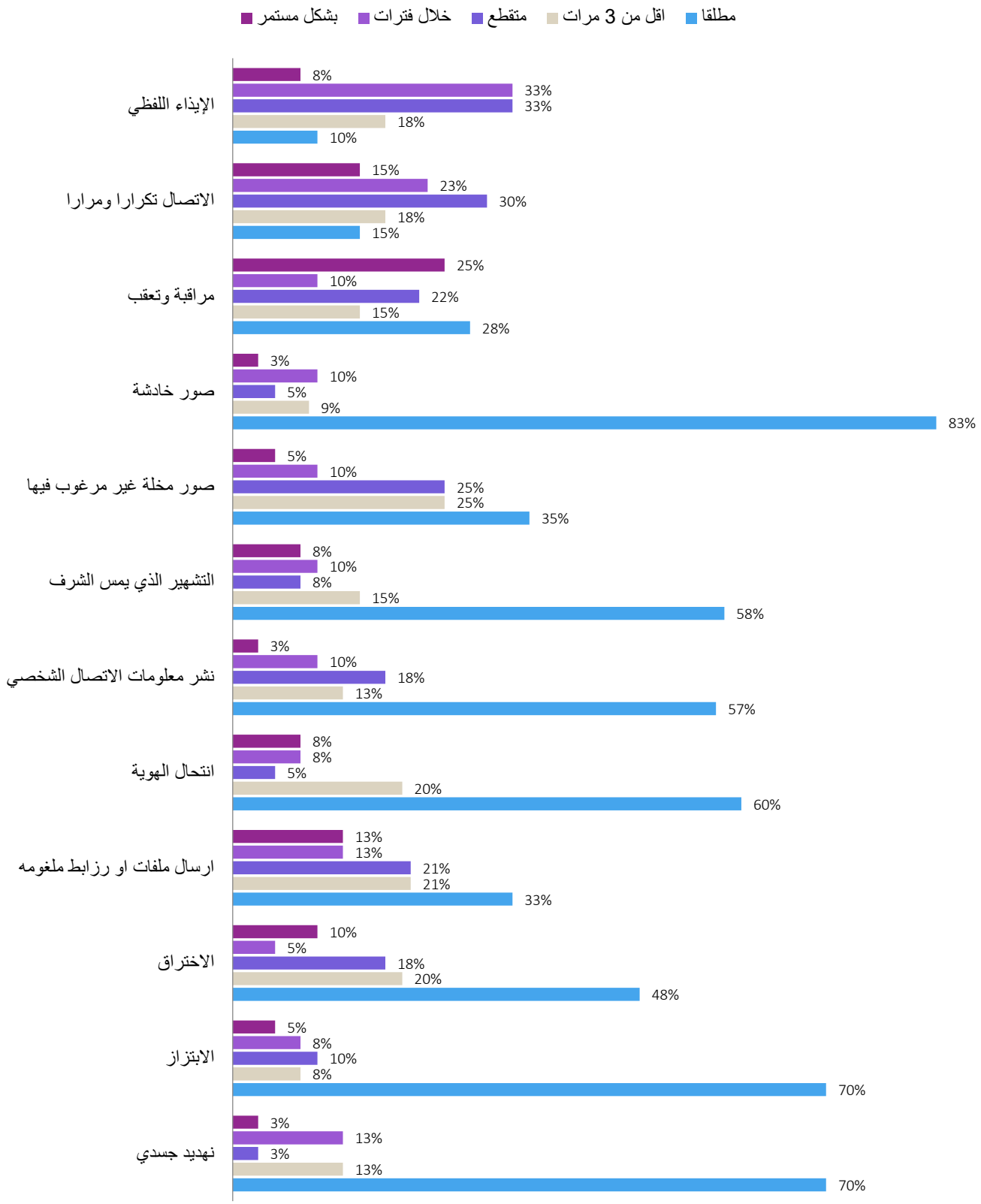
بشكل مستمر
خلال فترات
متقطع
اقل من 3 مرات
مطلقا
الإيذاء اللفظي
8%
33%
33%
18%
10%
الاتصال تكرارا ومرارا
15%
23%
30%
18%
15%
مراقبة وتعقب
25%
10%
22%
15%
28%
صور خادشة
3%
10%
5%
9%
83%
صور مخلة غير مرغوب فيها
5%
10%
25%
25%
35%
التشهير الذي يمس الشرف
8%
10%
8%
15%
58%
نشر معلومات الاتصال الشخصي
3%
10%
18%
13%
57%
انتحال الهوية
8%
8%
5%
20%
60%
ارسال ملفات او رزابط ملغومه
13%
13%
21%
21%
33%
الاختراق
10%
5%
18%
20%
48%
الابتزاز
5%
8%
10%
8%
70%
تهديد جسدي
3%
13%
3%
13%
70%

ارتباط العنف لفترة محددة بالمنطقة الجغرافية والسياق

أكثر الاستجابات أفادت أن المنطقة الجغرافية ليس لها ارتباط بحجم العنف وماهيته، في حين أن الإجابات اللاحقة الوصفية للعنف تفيد عكس ذلك. في البداية يجب الإشارة إلى أن انعكاس المنطقة الجغرافية معقد بمستويين، فهناك عامل مرتبط بالموقع الجغرافي الأكبر مثل الضفة الغربية، القدس، غزة، وأراضي عام 48، وهناك عامل آخر إضافي مرتبط بتصنيف المكان العيش، مثل المخيم، القرية والمدينة وخصوصية كل منطقة وما يترتب عليها لاحقاً. يُشير المسح إلى أن النسبة الأكبر من النساء اعتبرت أن المنطقة الجغرافية التي تنحدر منها على مستوى (مخيم، قرية، مدينة) لم يكن له أي أثر في مفاقمة العنف الذي يتعرضن له.

لكن تُشير الإجابات الوصفية إلى أن العامل الجغرافي هو عامل مُحدد في السياق الفلسطيني، وهذا العامل قد يكون عامل مُساعد في مُفاقمة العنف أو الحد منه. تُشير إحدى المشاركات بالبحث وهي من قطاع غزة إلى أن "المنطقة التي أعيش فيها جعلت المعنفين أكثر حذراً". كما أشارت امرأة أخرى الى أن المنقطة "شكلت حماية، الكثير من الناس يقلقون من منطقتي".

يمكن القول في هذه الحالة أن قوة المنطقة وقدرتها على تشكيل حماية للنساء من عدمه مرتبط بالأساس بقوة العائلة أو العشيرة. فهناك مناطق جغرافية في فلسطين تلعب العائلة فيها دوراً لا يقل أهمية عن دور السلطات السياسية. تقول إحدى النساء المُشاركات بالبحث: "اعتقد انها شكلت حماية لي ولأصحح القول الأسرة التي تربيت فيها ساهمت في قوة شخصيتي وجعلتني أواجه أية تحديات بقوة ودون خوف لأن لدي أسرة مساندة".

إذا ما أخذنا مدينة الخليل في الضفة الغربية كمثال، والتي تُعتبر مدينة مُحافظة، وتُشكل العشائر فيها قوة سياسية، يمكن القول إن سلوك الأجهزة الأمنية في مُلاحقة النساء اللواتي ينشطن سياسياً في مدينة الخليل هو سلوك حذر للغاية وغالباً ما لا يتم "إقحام" النساء في أي معادلات سياسية. ويشكل هذا توافقاً مع المعايير المجتمعية التي "تُعلي" من شأن النساء وترى أنه من المُعيب الاعتداء النساء أو محاولة استهدافهن. لكن هذا الفهم لا يَعني بالضرورة أن النساء في مدينة الخليل مَحميات أكثر من غيرهن على شبكات التواصل الاجتماعي.

بينما تستغل السلطات الأمنية والجهات الرسمية (الفلسطينية والاسرائيلية) النظام الأبوي لصالحها عبر استدعاء النساء الناشطات من خلال آبائهم أو عائلتهم في بعض الحالات، وذلك في محاولة منهم لإعادة السيطرة السياسية واستثناء النساء من المشهد السياسي. واضطرت العديد من النساء مثلاً الى حذف منشورات أو إلغاء حسابها بناء على طلب السلطات الرسمية ومحاولتهم الضغط على النساء باستخدام قوة العائلة واستغلال سُلطة الأب، وعليه العنف الرقمي هنا مرتبط بالحد من حرية التعبير وتحديداً في حالة النساء.

تقول نائلة عواد مديرة جمعية "نساء ضد العنف" أن السلطات الاسرائيلية استدعت في مرات عديدة الناشطات السياسيات في أراضي عام 48 والقدس والضفة الغربية من خلال آبائهن، على الرغم من أن عمرهن تجاوز الثامنة عشر عام. وبالتالي تأتي هذه الطريقة كمحاولة إسكات للنساء عبر إعادة تدعيم النظام الأبوي وسلطته واستغلاله.

كما أشارت مجموعة من النساء إلى أن المكان الجغرافي الذي ينحدرن منه وتحديداً الأماكن التي تُصنف باعتبارها أماكن مُحافظة قد تجعلهن أكثر عُرضة للعنف أو للانتهاك وهذا على اعتبار أنهن نساء "أضعف" تحديداً إذا ما انتقلن للعيش في مُدن أكثر " انفتاحاً". لجعل الأمر أكثر وضوحاً هناك خوف نسبي داخل المناطق المحافظة من استهداف النساء، تحديداً إذا ما كان المعنف من نفس المنطقة وذلك مرتبط بالخوف من أن تتحول المسألة لمسألة عشائرية وأن تتم مقاضاته عشائرياً. كما يجب الإشارة إلى أن أحداث العنف بين العائلات في فلسطين قد تمتد لسنوات وغالباً ما تحصد الكثير من الأرواح، وعليه هناك قلق نسبي إزاء هذا الموضوع، الأمر الذي يجعل المُعنف أكثر حرصاً حتى لا يتم محاسبته عشائرياً.

الموقع الجغرافي له أيضاً دور في التوقعات المطلوبة من النساء حتى لو لم يكن من نفس المنطقة. فعلى سبيل المثال، مدينة رام الله تقع في الضفة الغربية وتعتبر "العاصمة السياسية" للسلطة الفلسطينية وتعتبر مركز مُعظم مؤسسات المجتمع المدني، كما أن المشهد السياسي فيها مَشهد غني. فنرى أن مُعظم الأطر النسوية والشبابية تنشط في مدينة رام الله، وبالتالي ينعكس هذا على تجارب النساء الفلسطينيات في مدينة رام الله. مجموعة من النساء اللواتي لا ينحدرن من المدينة لكنهن يعشن فيها أفدت للباحثة أنهُ يتوقع منهن أن يسلكن بطرق مُعينة وأن يعشن نمط معين.

وبحسب الناشطة ميس نصرة وتعقيباً على مدى تأثير المنطقة الجغرافية على مستويات الحماية أو مستويات العُنف اتجاه النساء أن حجم العنف يزداد، فالناس تُصبح أكثر جُرأة في توجيه النساء اللواتي يعشن لوحدهن أو من مدن أخرى، فتشير ميس أنه وفي بداية انتقالها إلى مدينة رام الله و باعتبارها " ابنة الشمال" فإن توقعات الآخرين عن طبيعة ونمط الحياة التي عليها أن تعيشها مرتبطة بكونها ابنة الشمال أو ابنة مدينة جنين وهي مدينة تقع في أقصى شمال الضفة الغربية، وأنه إذا ما سلكت النساء أنماطاً غير متوقعة منها أو غير متوقعة من نساء ينحدرن من مدن أخرى فإن أهلها سيقدمون على تعنيفها أو عزلها أو إعادتها إلى سيطرتهم.

يضع هذا النساء اللواتي انتقلن للعيش في مُدن تعتبر "أكثر انفتاحاً" للمراقبة والمُلاحقة على اعتبار أنهن غير محميات، تحديداً النساء اللواتي يعشن حياة مُستقلة وتعتبر ضمن المعايير المُجتمعية " مُنفتحة"، فتصبح هناك ضرورة لإعادة ضبط هؤلاء النساء. تُخبرنا إحدى المُشاركات وهي طالبة من مدينة الخليل بالضفة الغربية وتعيش في مدينة رام الله:" ساعدت في جعلهم أكثر جرأة احيانا لأنهم يعتبرون ان سكان القرى أو يقومون أحيانا بالتخصيص أن أهل الخليل مثلا يأتون الى رام الله أو يخرجون منها للتمرد والخروج عن عاداتهم فيرون أن من وظيفتهم قمع وتأديب هذه الفئة وجعلها تسير على الصور النمطية التي اتخذوها في بالهم عن تلك المناطق والسماح لنفسهم بالتهجم والتحرش والملاحقة بالتهديد او بالتشهير أيضاً في سبيل التأديب او التنفير أو أهداف أخرى".

على الرغم من تعدد الإجابات والتي قد تَبدو من الخارج مُتناقضة أو غير متسقة، إلا أنه يمكننا القول إن هناك عوامل مترابطة. فعملياً المكان الذي يمكن له أن يُشكل لنا حماية في سياق ما يمكنه أن يكون هو العامل المشجع وراء العنف في سياق آخر، كما أن المناطق الأكثر مُحافظة تتعامل في جميع الأحوال مع النساء باعتبارهن الموضوع، أي إن الحماية التي من الممكن للنساء الحصول عليها في سياق مُحافظ تُعيد إنتاج ذات المفاهيم الذكورية حول النساء باعتبارهن الموضوع الذي يجب إما حمايته أو قمعه، وهذا بالضرورة مرتبط أيضاً بطبيعة النشاط أو الممارسات التي تُبديها النساء. فالسياقات الأكثر محافظة تقوم بحماية النساء اللواتي لم يخرجن عما هو متعارف عليه مجتمعياً، لكنها لا تُقدم نفس الحماية في حالة النساء اللواتي يتحدين المعايير والقيم الدارجة ويتجاوزنها بل يُصبحن عرضة لعنف مُضاعف على اعتبار أنهن يستحقن التشهير أو العنف أو المُلاحقة، لأنهن تجاوزن الحدود المُتفق عليها.

فالحماية في هذا السياق لا تنطلق من أسس مرتبطة بضرورة تقديم الحماية للجميع بغض النظر عن خياراتهم الشخصية أو أنماطهم المعيشية أو توجهاتهم أو ممارساتهم الجنسانية، إنما تُقدم وحصراً للنساء اللواتي يلتزمن بما هو متفق عليه مجتمعياً، وبالتالي نفس السياقات التي تُقدم حماية للنساء يمكن لها أن تعرض النساء لعنف مُضاعف في حال عدم التزامهن بما هو مقبول مُجتمعياً.

شملت أسئلة الاستبيان استفسار عن انتقال العنف بين الفضاء الرقمي وأرض الواقع وبالعكس. وقد وجد البحث أن 65% من المشاركات يعتقدن أنه ربما انتقل أو انهن يتفقن مع انتقال العنف من العالم الرقمي الى أرض الواقع وبالعكس، الأمر الذي يعني أن انهاء حلقة العنف يمكن له أن يصبح أصعب. كما أن شعور النساء المستمر بالقلق والخوف يتزايد بسبب تزايد المساحات والمنصات التي من الممكن أن يمارس هذا العنف فيها.

إن الأثر الذي يترتب على العنف يمكن له أن يحصر النساء أكثر فأكثر، كما أن العنف في هذه الحالة من الصعب تحديده ومواجهته لأن الجناة في بعض الحالات قد يكونوا مجهولين، وفي حالات أخرى تتعرض النساء لحملات عنف إما منظمة من قبل جهة سياسية ما، أو حملة مجتمعية بطريقة عشوائية وبالتالي تُصبح امكانية ايقاف الانتهاك أكثر صعوبة.

تُشاركنا إحدى النساء الناشطات والتي تشارك بالحياة السياسية والتظاهر بشكل مُستمر تجربتها قائلة:" في فيديو انتشر لي عام 2011 وأنا اشتم بعد أن وضع أحد عناصر الأمن في أحد المظاهرات عصاه/ الهراوة بين فخذي وقام بتحريكها، عندها بدأت اصرخ واشتم، صُور فيديو لي وانا أشتم الذات الالهية وقد تم اقتصاص الجزء السابق الذي قام به الشرطي بوضع عصاه بين فخدي مما دفعني للشتم، وتم تنزيل الفيديو بصوتي وصورتي على مواقع التواصل الاجتماعي وأنا أسب الإله، وبدأت حملة تحريض كبيرة ضدي انتقلت من الانترنت إلى الشارع. فقد تم تهديدي بملاحقتي وملاحقة عائلتي وتم شتمي بالشارع بعدها وملاحقتي وترصد حركتي لفترة طويلة، الأمر الذي اضطرني للانسحاب لفترة من الحياة الاجتماعية ومن العمل السياسي. لم ينتهي الأمر هناك فعند وجود أي حدث سياسي وعندما تُريد الأجهزة الامنية نزع الشرعية المجتمعية عن أي حراك اجتماعي أو سياسي يقومون باستخدام واستغلال العوامل الاجتماعية لنزع هذه الشرعية فغالباً ما يتم استهداف النساء. وعليه عندما كانت تخرج أي حركات سياسية واجتماعية معارضة للسلطة كان يتم إعادة نشر الفيديو الخاص بي من أجل تحريض المجتمع ضد هذا التحرك السياسي ونزع

الشرعية عنه، أي أن الفيديو ظل يستخدم لسنوات كما لو أنه حدث الآن، وعليه تم إعادة تهديدي مجدداً بعد مشاركتي في المظاهرات المنددة باغتيال الناشط نزار بنات."

إن العنف الذي يُمارس ضد النساء في الفضاء الرقمي والذي ينشر على شكل مُحتوى رقمي يمكن له أن يُعرض النساء لملاحقة جدية أو لعنف مادي مُباشر على أرض الواقع. يخبرنا أحد المسؤولين من وحدة الجرائم الالكترونية: "نقوم في بعض الحالات بتحويل المُشتكيات مباشرة إلى جمعية تنظيم وحماية الاسرة، وذلك لأن طبيعة العنف والانتهاك الذي تعرضت له من الممكن له أن يتسبب بمقتلها أو بتشكيل تهديد على سلامتها وأمانها."

تُشاركنا امرأة أخرى وهي ناشطة سياسية ونسوية تجربتها أثناء مظاهرات نزار بنات التي ذكرناها سابقاً والتي تم خلالها ملاحقة النساء على الإنترنت بسبب نشاطهن على الأرض "حصلت مناوشة بيني وبين أحد المنتسبين والتابعين للسلطة الفلسطينية في الضفة، وبعد يوم من هذه الحادثة تعرضت لعنف جسدي مباشر في المظاهرات، وقمت بنشر شهادتي على حسابي الشخصي ومشاركتها للعامة. بعد أسبوع أو اسبوعين من انتهاء المظاهرات، كنت أجلس وصديقتي في الشارع أمام بلدية رام الله، ومر الشاب الذي حصلت بيننا المناوشة بسيارة اجرة، أتت عيني بعينه، بعد حوالي خمس دقائق عاد الشاب على قدماه للشارع وبدأ بالصراخ بأعلى صوته وسط الشارع وأمام المارة وهو يشير لنا: "هيهم جماعة نزار بنات، هيهم بنات نزار بنات. "قررت لحظتها التجاهل واكملت طريقي أنا وصديقتي، لكنني شعرت بالخطر لأن أحدهم حفظ وجهي، وخفت من أن يقوم باللحاق بي ومعرفة عنواني، تحديداً أنه تجرأ على العودة مشياً على الأقدام الأمر الذي أشعرني بالتهديد، وعلى الرغم من التفاعل والحاضنة المجتمعية التي حصلت عليها من قبل الناس عندما قررت توثيق الانتهاك الذي تعرض له، لكن هذه الشهادة جعلتني عُرضة لتلقي مكالمات مستمرة من حسابات لأشخاص يعملون بالأجهزة الأمنية، ولرسائل من مجهولين ومن حسابات حقيقية، وقد تعرضت للشتم والتهديد. وعلى الرغم من أنني ذهبت لوحدة الجرائم الالكترونية وقمت بتقديم شكوى ضد أحد الحسابات الذي نشر عني محتوى مسيء، لكن لم يتم العمل بالشكوى، ولم يتم مُراجعتي الى اين وصلت الشكوى.

وتضيف أخرى وهي ناشطة وصحافية وكانت حينها لا تزال طالبة الآتي: " كنت مشاركة بأحداث نزار بنات، وكنت واضحة وبالصفوف الأمامية، ما كنت من الصبايا اللي انسرقت هواتفهن لكن بدأت توصلني العديد من التهديدات واضطررت لإلغاء حساباتي على مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأ يذاع في قريتي أن هناك فيديوهات خاصة لي وأنا أمارس علاقة جنسية مع أحدهم. الفيديو غير واضح ووجه الفتاة غير واضح، لكنهن بدأوا يتناقلون فيما بينهم أنه لي، ووصل الخبر لعائلتي وقام أحد الأشخاص الذين يتبعون لحركة فتح وهي الحزب الممثل للسلطة الفلسطينية، وكان يقول لعائلتي أنه يحاول مساعدتهم ومساعدتي وبدأ بإقناعهم أن لا شيء مما يتم تداوله صحيح. عائلتي طلبت مني بشكل فوري العودة الى قريتي وترك رام الله، أمي عندما شاهدت الفيديو بدأت تحاول التقاط أي شيء يشير الى أن هذا الجسد ليس جسدي، فبدأت تتحدث عن أظافر الفتاة بالفيديو أنهن لا يشبهن اظافري، شعرت حينها بالتهديد. وأنني متاحة، وشعرت أنني مُضطرة على الدوام لتبرئة نفسي وحمايتها وإنكار كُل ما يقال".

وقد تم تأكيد هذه السببية من قبل السلطات ذاتها، حيث قال أحد المسؤولين في وحدة الجرائم الالكترونية في الضفة الغربية والذي فضل عدم ذكر اسمه في مقابلة لهذا البحث مُعقباً على جريمة سرقة البيانات الخاصة بالمتظاهرات، "إحنا شعب حقود بنستنى الواحد يوقع والكل بيطلع سكاكينه، أنا ضد الغلط بغض النظر عن مين اللي بقوم فيه، هلا صحيح في بيانات وصور تم أخذها من تلفونات الصبايا بالمظاهرات، انا بعرفش بالزبط إيش صار وقتها، بس في بيانات كانت موجودة من قبل وفيديوهات موجودة من قبل بس منشورة بين فئة صغيرة، اللي صار وقتها أنه تم نشر هاي الفيديوهات للكل، يعني انا ممكن يكون عندي ملف لألك من قبل وبس صار الحدث اخدت هاد الملف وقررت انشره واشاركه بهدف ايذائك".

إذا ما نظرنا لهذا التصريح بجدية، فهو عملياً إقرار بإمكانية تورط العاملين/ات في الأجهزة الأمنية بتشويه سمعة بعض الناشطات/ين عبر الانترنت بسبب نشاطهم وباستخدام ملفات بحوزة الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يُعد انتهاكاً خطيراً.

تعرضت النساء في هذه الحالة إلى عنف يتنقل ويتأرجح بين الواقع وبين الفضاء الرقمي، وحولهن من ضحايا إلى مُتهمات، فأثناء محاولة النساء "تبرئة" أنفسهن كان يتطلب منهن هذا "دانة" نساء أخريات يمارسن ممارسات يتم التعامل معها باعتبارها "معيبة"، الأمر الذي يعني أن النساء في هذه الحالة يتعرضن لطبقات مُضاعفة ومتشابكة من العنف الرمزي والعنف النفسي والتهديد والشعور المُستمر بأنهن متهمات ومُعرضات للمساءلة المُستمرة.

غالباً ما تُترك النساء وحيدات لمواجهة هذا العنف، وتتحول النساء في سياقات ذكورية وأبوية وقمعية من "ضحايا" إلى "متهمات" مُحتملات، ويفرض هذا على النساء معارك على عدة أصعدة، ويضعهن أمام احتمال وجود ثَغرة أو امكانية عُنف ما مُستقبلاً بشكل مستمر.

وعلى صعيد تحديد المنتهكين، أفادت الإجابات أن مُعظم النساء المُشاركات بالبحث يُشرن إلى أن العُنف في أغلب الأحيان يأتي من قِبل مجهولين أو أشخاص لا يعرفونهن. حيث تعتقد ما نسبته 40% أن العنف يأتي من قبل حسابات إما وهمية أو مجهولين، بينما تعتقد ما نسبته 20% أن العنف يأتي من قبل جهة أو جهات معروفة، أي أن العنف مرتبط بحملات عنف مُنظمة تجاه النساء، وتعتقد ما نسبته 15% فقد أن العنف يأتي من قبل أشخاص معروفين للنساء على المستوى الشخصي أو العملي.

بينما أشارت النسبة الأكبر من النساء أن رد فعلها كان سيتم بشكل مختلف في حال معرفتهن هوية الشخص المُعنف. فقد عبرت النساء أنهن كن سيلاحقن المُعنف ويقاضينه إما قانونياً أو عشائرياً في حالة معرفتهن بهوية المُعتدي. تُشكل عملية تحديد المُعنف ومعرفة هويته عاملاً مهماً في دفع النساء إلى تقديم شكوى أو الامتناع عنها، فغالباً ما تتردد النساء في تقديم شكوى إما لعدم جدية النظام القضائي في محاسبة المعتدين، وإما لعدم قُدرة الجهات الأمنية ذات الشأن في تحديد المعنف/ين ومحاسبتهم لأسباب لها علاقة بقلة المصادرة المتوفرة بأيدي الأجهزة الأمنية وإما لعدم وجود صلاحية بيدها لمقاضاة البعض.

وهناك خصوصية من جانب تكنولوجيا الاتصالات حيث تفيد بعض الحالات التي تم استكشافها من خلال هذا البحث أن بعض المنهكين يستخدمون شرائح هاتف إسرائيلية. وفي هذه الحالة إن استخدام رقم "اسرائيلي" يُشكل حماية للمعتدين، ففي الكثير من الحالات ترفع وحدة الجرائم الالكترونية يدها عن

القضية ولا تستطيع الوصول الى الجاني بسبب استخدامه رقم إسرائيلي مما يعني انتهاء التحقيق وتوقيف العمل بالشكوى، فلا توجد صلاحية عند وحدة الجرائم الالكترونية في الضفة الغربية أو في غزة بالحصول على هوية أصحاب الأرقام "الاسرائيلية"، الأمر الذي يسهل في معظم الحالات على الجناة استكمال العنف لعدم قدرة السلطات على التعرف على الجاني.

تَظل عملية تحديد هوية الشخص في السياق الفلسطيني عملية صعبة بعض الشيء، فغالباً ما تتعرض النساء الى عنف من قبل أشخاص لا يعيشون بالضرورة في نفس المنطقة الجغرافية وبالتالي انعدام المصادر التي تمكن الجهات الامنية من تحديد هوية المُعنف.

معارك لا تنتهي: كيف تتفاعل النساء مع العنف الممارس ضدها؟

بالنظر إلى السياق الاجتماعي والسياسي المُعقد الذي تعيش به النساء الفلسطينيات، وفي ظل انعدام آليات الحماية المطلوبة للنساء، تلجأ النساء في معظم الاحيان الى تجاهل العنف، أو الى حذف أو حظر المنشور المسيء أو الشخص المسيء. كما قالت ما نسبته 16% من المشاركات أنهن يقررن التجاهل، وأشارت 24% إلى أنهن يقررن حظر الشخص المسيء في حالة تعرضهن للسب أو الشتم. وتزداد هذه النسبة في حالة تعرض النساء للاتصالات أو الرسائل المتكررة، حيث أجابت 21% أنهن يقررن تجاهل الاتصالات، بينما اشارت 34% أنهن قررن حظر الشخص الذي يقوم بالاتصال المتكرر بهن.

وفي حالة فبركة صور مسيئة للنساء أجابت 10% أنهن يخترن التجاهل وأجابت النسبة ذاتها أنهن يخترن حظر الشخص المُعنف. وتجيب النساء في هذا السياق على اختيارهن للتجاهل كردة فعل على اعتبار أن حالات العنف متكررة وقد تبدي النساء ردة فعل في حادثة او حادثتين، لكنهن لا يستطعن التفاعل مع كل حوادث العنف.

تقول احدى النساء المشاركة في البحث وهي ناشطة سياسية ونسوية عن تجربتها قائلة:" اشعر اغلب الاحيان انني اميل لتجاهل المعظم وقد أبدى ردة فعل اتجاه حادثة أو حادثتين، أولا لأنني أشعر انها مضيعة للوقت أن ارد عليهم وفي نفس الوقت التوجه وتقديم شكوى للجهات الرسمية يبدو لي كخيار أخير وغالباً ما ترغمني عائلتي عليه لانني لا اثق بالجهات الرسمية ولا اشعر انهم يعملون بكفاءة أو أنهم يتوصلون لنتائج."

تختار النساء التجاهل كرد فعل على العنف على اعتبار أن الرد المباشر على المعتدي قد يفتح المجال أمامه لاستكمال إساءته. بينما تعتبر اخريات ان التجاهل يُعتبر رسالة للمُعنف أنهن غير مُهتمات وأنهن لسن خائفات، بينما تختار أخريات التجاهل حتى لا يتذكرن الحدث "كذاكرة مؤلمة" بتعبير إحداهن، بينما اعتبرتها اخرى " وجعة رأس" وان التجاهل أفضل حتى تنسى وتتخطى الحدث. قد يكون التجاهل واحدة من الآليات التي تتبعها النساء في التعامل مع العنف الذي يمارس ضدها، لكن الأسباب الكامنة وراء اختيار التجاهل متعددة، وبالتالي الآثار المترتبة على عليه أيضاً متنوعة بتنوع الأسباب التي تدفع النساء إلى اختياره.

وبالنظر إلى مُجمل ما تمر به النساء فغالباً ما تُعايش النساء عُنفاً مستمراً وخفياً، وهذا ما يجعل عملية إيقاف حلقة العنف أصعب. وفي حالة العنف الذي تُعايشه النساء في فلسطين على الانترنت تُصبح إمكانية معاينة هذا العنف أصعب. وبالتالي تحديد مُجمل الآثار وما يتركه العنف في حيوات النساء تصبح عملية أكثر صعوبة، لأن العنف في هذه الحالة يأخذ أشكالاً مختلفة، ويُمارس ضد النساء في الخفاء وعلى فترات، مما يعني أن مُحصلة الآثار المترتبة على الضرر والعنف هي عملية بطيئة وغير محسوسة لكنها تُعيد تشكيل النساء وتفاعلاتهن مع العالم من حولهن بطريقة جديدة.

ويترك النساء مع شعور مُستمر بانعدام الأمان دون القدرة على تحديد السبب الرئيسي وراء انعدام هذا الشعور، وذلك لأن عملية العنف لم تحدث وفقط بشكل مباشر ومحدد ومُعرف، بل تحدث على فترات وبطرق مُختلفة وأحياناً كثيرة لا يتم التعامل معها باعتبارها عنفاً وبالتالي لا يتم توقع الآثار المترتبة على هذه الممارسة.

تُشير لينا ميعاري30 وهي أكاديمية ونسوية أنه يجب أن العنف يمكن فهمه باعتباره نوع من انواع شبكة العلاقة وديناميكية العلاقات العنيفة، وهنا يصبح التفكير بكل ماهية العنف مختلفاً، اذ ان تركيب علاقات العنف جزء من علاقة أوسع، فهناك تبسيط الى حد ما عندما نفترض أن العنف شيء نحن قادرين عن تحديده وفصله عن شبكة علاقات أوسع، حيث توجد شبكة علاقات أكبر العنف واحد منا، هنا تصبح عملية فهم العنف أصعب لأنه سيتطلب الإجابة على سؤال كيف يتفاعل الاخير مع الشبكة الأوسع.

أفادت معظم النساء فيما يتعلق بـ أسوأ حادثة عنف رقمي واجهنه أنهن قد تأثرن بالعنف الذي وجه ضدهن، فقد شاركتنا النساء مجمل التحولات والتغيرات التي عايشتها بعد تعرضها للعنف. حيث تواجه النساء انتكاسات نفسية وحزن عام مرتبط باستخدام شتائم ضدهن أو محاولة تعقبهن أو تهديدهن. الأمر الذي ينعكس في الكثير من الأحيان على ثقتهن بأنفسهن وبمن يحيطون بهن.

ففي سياق التهديد والابتزاز مثلاً تُشاركنا احدى النساء تجربتها أثناء المرحلة الجامعية " باتت تراودني كوابيس حول الواقعة، توقفت عن الاختلاط بالزملاء في الجامعة وبتّ أتجنب التواجد حول الشباب بالتحديد، أغلقت حساباتي على مواقع التواصل لفترات، كرهت كوني امرأة وما زلت أكره جسدي، بتّ لا أثق بالرجال وألغيت فكرة الارتباط والزواج، أقدمت على الانتحار وترددت على مختص نفسي، غيرت رقمي مرات عديدة (وهذا وضعني في موضع مساءلة من قبل العائلة التي واجهت صعوبة في تفسير أسباب تغيير رقمي لها)."

إذا ما حاولنا من خلال هذه التجربة تتبع ما قد تعايشه النساء وتتأثر به نتيجة التعرض للعنف وللتهديد، فقد تعرضت المُشاركة في هذه الحالة الى انتكاسة نفسية والى فقدان ثقتها بمن حولها، وجعلها تتخذ العُزلة كخيار، ففي هذه الحالة تعرض الفتاة لابتزاز من قبل احد زملائها يجعلها في حالة ترقب مُستمرة من جهة محاولتها الكشف عن هوية المُعتدي، وبالتالي فقدانها الثقة بمن حولها وبمن تقابلهم يومياً لأن احدهم هو من قام بابتزازها، بالاضافة لذلك خوفها المُستمر من تداول القصة واتساع رُقعة الاستهداف بين الطلبة وبالتالي اختيارها للعزلة كوسيلة حماية. لأن الثمن الذي قد تدفعه اجتماعياً هو ثمن باهظ وعليه تُقرر

[30] لينا ميعاري، رئيسة نقابة العاملين/ات في جامعة بيرزيت، كما أنها محاضرة، وعضو هيئة أكاديمية في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية وبرنامج دراسات المرأة.

النساء أن تتجنب المساحات الاجتماعية قدر الإمكان، ويُصبح الرجال في موضع اتهام ومَصدراً للقلق، كما أن انعدام الثقة بالأخرين يتسرب شيئاً فشيئاً لغير من ثقة النساء بأنفسهن وبخياراتهن. فحوادث العنف ووجود شعور دائم بالخطر والتهديد يجعل خيارات النساء ضمن عملية مساءلة دورية، لأن الأثمان التي عليهن دفعها تعتبر اثماناً باهظة. وقد تدفع مجمل هذه العوامل النفسية والمشاعر المُعقدة إلى احساس النساء بالذنب أو العار أو أنهن يتحمل مسؤولية العُنف الممارس ضدهن، وتتكثف هذه المشاعر في ظل غياب بيئة حاضنة وداعمة للنساء، ويدفعهن في بعض الحالات الى اختيار الانتحار كوسيلة أخيرة لإيقاف حلقة الألم والعنف معاً.

وتُضيف أخرى وهي صحفية من الضفة الغربية تجربتها قائلة: " خلال فترة دراستي الجامعية، بين كل فترة وأخرى كنت أعاني من تواصل مجهولين معي عن طريق حسابات مزيفة والتهديد بنشر صوري بدون حجاب. عدة مرات تمت مراسلتي من قبل أرقام "إسرائيلية" عبر الواتس آب والتهديد بالتواصل مع والدي وإخباره عن أمور ستجعله "يقتلني" على حد تعبيرهم. في سنتي الدراسية الثانية جاء أحد الزملاء إلى الكلية متفاخراً أنه منتشي، ثم قام بإرسال صورة لعدد من الزملاء الآخرين يزعم فيها أنها أنا (الصورة لشخصين في سرير ولا يظهر فيها وجه الفتاة)، لأنني رفضت الخروج معه في سيارته الخاصة والتوجه لبيته قبل أيام من الواقعة.

باتت تراودني كوابيس حول الواقعة، توقفت عن الاختلاط بالزملاء في الجامعة وبتّ أتجنب التواجد حول الشباب بالتحديد، أغلقت حساباتي على مواقع التواصل لفترات. كرهت كوني امرأة وما زلت أكره جسدي، بتّ لا أثق بالرجال وألغيت فكرة الارتباط والزواج، أقدمت على الانتحار وترددت على مختص نفسي. غيرت رقمي مرات عديدة (وهذا وضعني في موضع مساءلة من قبل العائلة التي واجهت صعوبة في تفسير أسباب تغيير رقمي لها)."

بينما تُشاركنا امرأة اخرى تجربتها بعد أحداث نزار بنات وأثر العنف الرقمي على حياتها: "شعرت أنني في مرحلة انتكاسة وتراجعت قليلاً عن نشاطي السياسي في الشارع وايضاً على مواقع التواصل الاجتماعي لأنني شعرت اننا وحيدات كنساء ونحارب هذا الكم من العنف كلٌ على حدا الأمر الذي جعلني أشعر بالخذلان وبأنني أمقت الشارع وامقت النشاط احياناً."

وهذا ما تم تأكيده في الاستبيان، حيث تُشير أكثر من نصف النساء المُشاركات إلى أنها تأثرت بالعنف الرقمي الذي مرت به سواء بدرجة كبيرة أو بدرجة قليلة، وعليه نستعرض النتائج المرتبطة بأثر العنف الرقمي على النساء في فلسطين.

يتبين لنا من الإجابات أن حجم العنف وآثاره في حياة النساء كبير ومستمر وفي أغلب الأحيان لا يمكن لمسه ولا تحديده. إلا أنه بالمجمل يؤثر على النساء نفسياً واجتماعياً ويدفعهن بعيداً عن المشاركة بأشكالها المختلفة فالعنف يدفع النساء للانعزال أكثر فأكثر الأمر الذي يؤثر على مشاركتهن السياسية والاجتماعية كشكل من أشكال الحماية الأولية التي يتبعنها في ظل غياب أدوات الحماية المطلوبة، وعليه يغير العنف المستمر خيارات النساء ويحدهن بشكل مسبق من خلال التجارب الأليمة التي مررن بها والتي تؤثر على الطريقة التي تتصرف بها النساء وتنشط وتُشارك في الحياة العامة.

نتائج العنف الرقمي ضد النساء

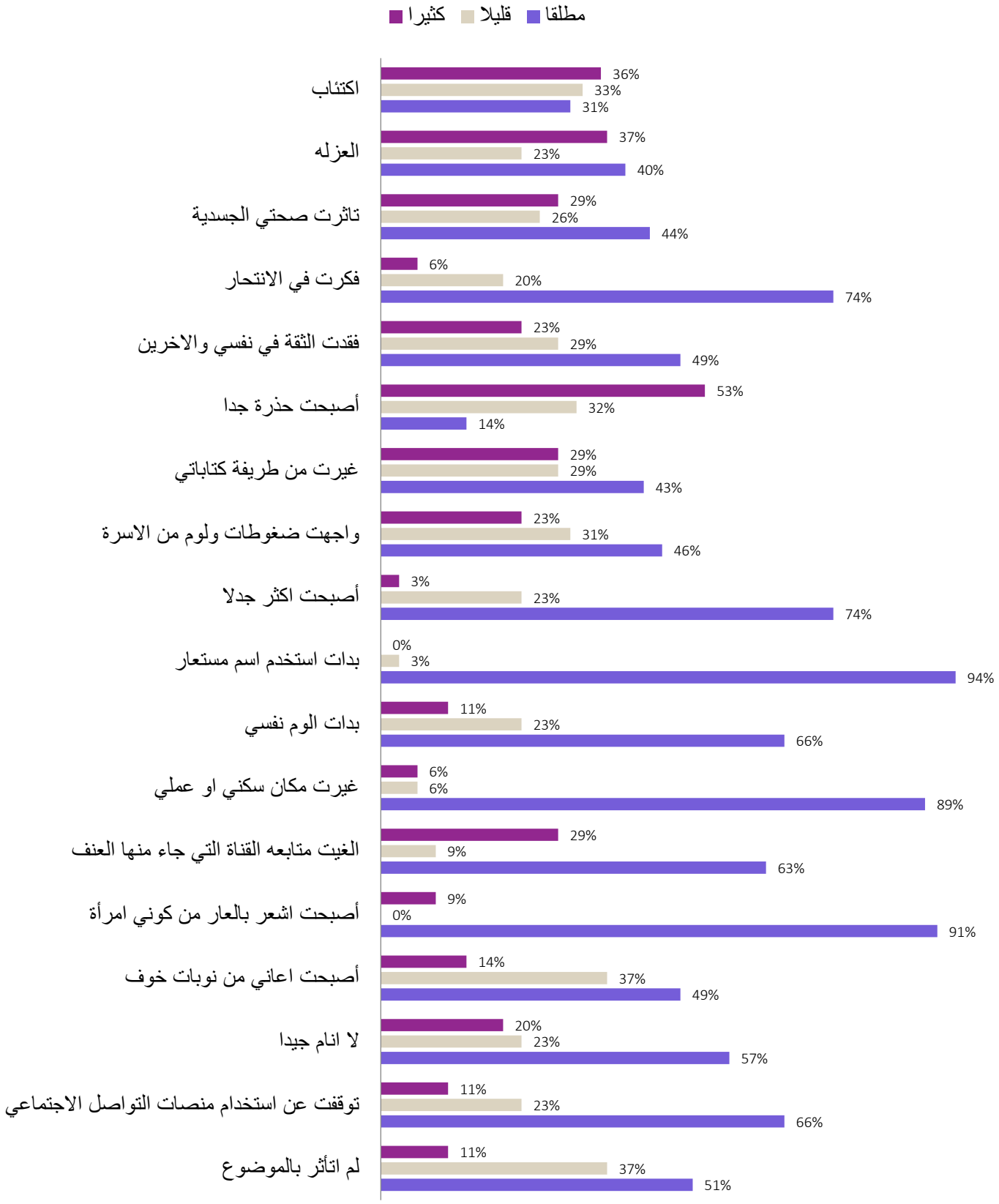

ما الذي يمنع النساء من طلب الدعم: عن إشكالات أدوات الدعم والحلول

يشير البحث إلى أن النساء بالغالب يعرفن جهات الدعم المختلفة لكنهن قررن عدم استخدامها. هذا مرتبط بالغالب بعدم ثقة النساء بمقدرة هذه الجهات على تقديم الدعم الحقيقي لهن، وشعورهن أن طلب الدعم ليس إلا مضيعة للوقت وأنه قد يجلب اشكالاً جديداً بدلاً من الدعم. يتطلب هذا الغوص في الأسباب التي تمنع النساء طلب الدعم من الجهات المعنية وكيف يمكن اعادة بناء ثقة النساء بهذه الجهات عبر جعلها جهات موثوقة وآمنة بشكل أكبر، وأن التأكد من مدى فعالية عمل هذه الجهات وقدرتها على إيجاد حلول للنساء، أو الدفع باتجاه تشكيل جهات دعم جديدة وبديلة على الحالية.

بالنظر إلى الجدول أدناه، يمكننا أن نرى أن النساء بنسبة النصف تقريباً يعرفن عن وجود جهات دعم قانونية، ونفسية وتقنية بالإضافة للجهات الرسمية لكنهن اخترن عدم طلب الدعم منها يختلف الأمر قليلاً فيما يتعلق بإدارة منصات التواصل الاجتماعي فهناك 41% من النساء يعرفن عن آلية التبليغ هذه واستخدمتها، وقد يكون الاستخدام الأعلى لتقنيات التبليغ على مواقع التواصل الاجتماعي مرتبط بالوصول السهل إلى آليات التبليغ وأنها ذات طابع أسهل في استقبال الشكوى والتفاعل معها وحذف المحتويات المُسيئة أو العنيفة بِسرية. تجدر الإشارة إلى أن جهاز الشرطة في الضفة الغربية يُمكن الأشخاص من تقديم شكوى إلكترونية عبر الموقع الالكتروني الخاص بالشرطة، كما يوجد منصات أخرى مُجتمعية تم تشكيلها مثل منصر حُر وهي منصة تلقي شكاوى تابعة لمركز حملة- لتطوير الإعلام الاجتماعي والتي تقوم بالعمل على توثيق المحتويات المسيئة والدفع باتجاه حذفها وحصر نطاق انتشارها.

مدى معرفة النساء بجهات الدعم المختلفة

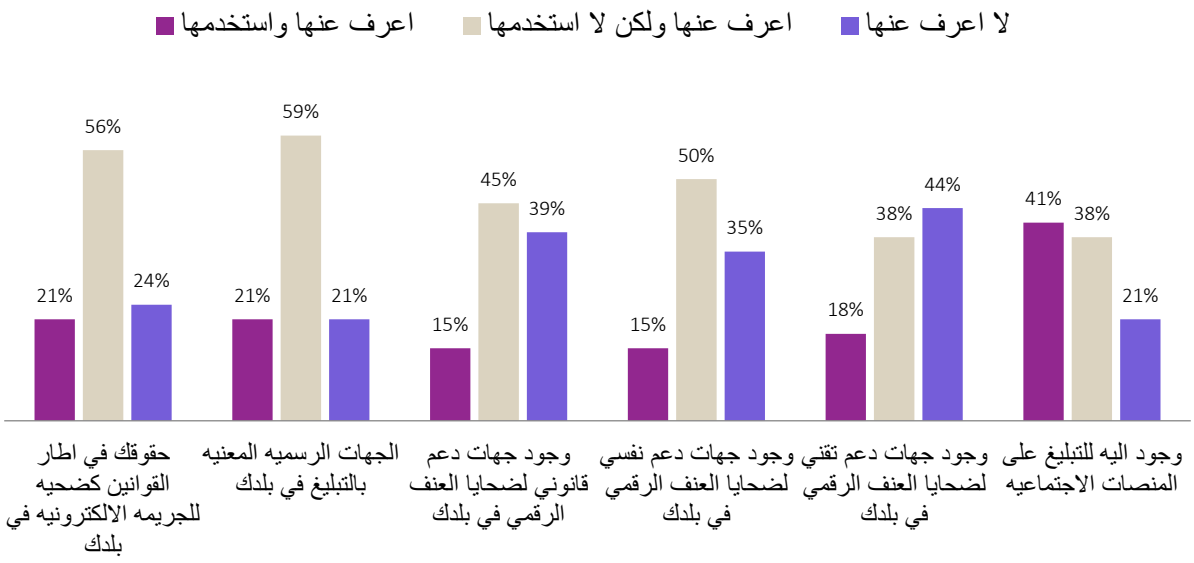

تُشير النتائج الخاصة بالبحث أن أدوات الدعم التي تُمكن النساء من مواجهة العُنف الرقمي قليلة نسبياً، وهذا مرتبط بمجموعة من العوامل التي يمكن تَطويرها وتطوير آلية اشتغالها حتى تُصبح النساء مُحاطة بالدعم الذي يُمكنها من مواجهة العنف وإيقاف حلقته. إن أهم عقبة تواجه تعزيز النساء لطلب الدعم هي عدم ثقة النساء بالجهات التي تُقدم الدعم أو عدم معرفة الأخيرة بوجود هذه الأدوات من الأساس.

وبالرغم من هذا، يوجد توجه نسبي في التبليغ وتقديم الشكاوى للجهات الرسمية. ففي غزة على سبيل المثال، كشف مدير دائرة الجرائم الالكترونية في المباحث العامة بقطاع غزة حسين أبو سعدة عن أن الجرائم الإلكترونية تزداد سنويًّا بشكل طردي، مشيراً إلى أنهم أنجزوا نحو 5 آلاف مهمة خلال العام المنصرم 2021. وذكر أبو سعدة في حوار مع وكالة "صفا"، أن الجرائم الإلكترونية منذ بداية 2022 زادت بنسبة 200% عن الفترة ذاتها بالعام الماضي، لافتًا إلى أن الدائرة تستقبل ما يزيد عن 500 شكوى شهريًّا.[31]

وبالمثل، في إحصائيات الشرطة الفلسطينية عن الجرائم في الضفة الغربية والمنشورة عن العام 2022[32] سجلت دائرة الجرائم الالكترونية في الضفة الغربية ارتفاعاً في عدد الشكاوى المُقدمة للجرائم الإلكترونية عن العام 2021 بنسبة 18%. وقد شكلت نسبة الذكور الذين قاموا بتقديم شكوى 50%، بينما شكلت نسبة شكاوى النساء 44%، والبقية شكاوى مشتركة.

الارتفاع البسيط في نسبة الشكاوى المُقدَّمة من الذكور إلى دائرة الجرائم الإلكترونية لا يشكل بالضرورة دليلًا على تعرُض الرجال بشكلٍ أكبر لأي من أشكال العنف على الإنترنت. فهو مرتبط أيضاً بأن نسبة النساء التي تتوجه لتقديم شكوى هي نسبة قليلة جداً نظراً لمجموعة من العوامل. فعلى الصعيد الاجتماعي مثلاً تتردد النساء احياناً في تقديم شكوى أو الدخول بمسار قانوني لما له من تبعات اجتماعية لها علاقة بوصم النساء اللواتي يترددن على المحاكم أو مقرات الشرطة، وهذا مرتبط بالخوف من "الفضيحة" ومرتبط بثقافة التستر ومحاولة تجنب المشاكل. بالإضافة لذلك تردد النساء عن تقديم شكوى لعدم ثقتها بأجهزة الشرطة ومدى قُدرة الاخيرة على تقديم حلول حقيقية وتحقيق العدالة للنساء. وهذا ما أفادت به النساء اللاتي عبرن عن عدم ثقتهن بالنظم المختلفة، فمثلاً تُشاركنا إحدى النساء وهي أكاديمية تعيش في الضفة الغربية الآتي: "إدراكي لمنظومات المراقبة المختلفة يدفعني للتردد في التوجه لجهة رسميا اللجوء لاستشارة أصدقاء أو البحث بنفسي عن طرق تأمين الحسابات." أي أن تجنب النساء في تقديم شكاوي للجهات الرسمية ليس على ارتباط بعدم قُدرة الاخيرة على تقديم حلول وتحقيق العدالة للنساء بل هناك خوف من منظومات الرقابة ذاتها التي تتسم بها الجهات الرسمية، حيث يوجد خوف من توظيف هذه المعلومات لاحقاً لأغراض سياسية أو استهداف الاشخاص الذين ينشطون سياسياً بهذه المعلومات.

بينما تُشير أخرى وهي امرأة فلسطينية من الداخل الفلسطيني إلى طبيعة المسألة في أراضي عام 1948 قائلة : يعني الشرطة بشكل عام هون بالداخل ما بتتعامل بجدية مع أي شكوى بتيجي من الوسط العربي الفلسطيني، بشكل عام وبشكل خاص الشكاوى الخاصة بالنساء، مش بس على الإنترنت، يعني كثير نساء انقتلت في الداخل مع انها كانت مبلغة الشرطة من قبل بس هم ما بتعاملوا بجدية عالية مع هاي الشكاوى،

[31] صفا.2022. مباحث غزة لـ"صفا": الجرائم الالكترونية بازدياد ونتلقى 500 شكوى شهريًّا

[32] موقع الشرطة الفلسطينية.2023. احصائيات 2022.

فبتوقع العنف الإلكتروني راح يكون التجاهل لاله وعدم أخذه بجدية لسا اكبر واعلى."وعليه نستطيع أن نفهم الأسباب الكامنة وراء التجاهل في هذا السياق، ففي هذه الحالة لا تختار النساء وفقط تجنب تقديم شكوى، بل عدم التعامل بجدية مع قضاياهن وما يمرن به يدفعهن هن أنفسهن لتجاهل العنف والمرور عنه.

تُخبرنا إحدى المشاركات وهي طالبة وناشطة في تجربتها أثناء تقديم شكوى: "رحنا نقدم شكوى لصاحبتي ودخلت معها كان يحسسها أنه هي متهمة، وكان الأشي مش مُريح أنه صارت مضطرة تثبتله أنه هي جد ما بتعرف الحدا وأنها جاية هون عشان يساعدوها تعرفه." يكمن الإشكال هُنا في مَدى كفاءة مُتلقي الشكاوي في التعامل مع حساسية القضايا، والتساؤل حول مستويات الحماية أثناء اختيار المسار القضائي وتقديم الشكاوى، ومدى ذكورية الأجهزة ذاتها فهناك غياب واضح لمسارات آمنة وحساسة خلال عملية تقديم الشكاوي للنساء، وقد يتطلب الأخير مجموعة من الخطوات المترابطة، فمن ناحية يجب الدفع باتجاه تدريب طواقم مُتلقي الشكاوى بشكل أكبر فيما يتعلق بحقوق المُشتكيين وما هي حدود عمل العاملين بالأجهزة، كما يتطلب هذا مجموعة من التدريبات المتخصصة بالنوع الاجتماعي وكيفية بناء مسارات آمنة للنساء عند التقدم بشكاوى، الأمر الذي قد يساعد في ترسيخ مجموعة من السياسات الآمنة، كما يتطلب هذا كُله وجود جهات رقابة على عمل الجهات المعنية في تلقي الشكاوى والتحقق من مدى سريان وفعالية المسارات الآمنة.

وفي إطار ادارة مواقع التواصل الاجتماعي هناك تفاوت بالنسب فقد أفادت 28% من المشاركات أن تجربتهن مُفيدة، بينما أشارت 25% أن تجربتهن غير مُفيدة، وهذا مرتبط بالغالب أن تفاعل منصات التواصل الاجتماعي مع العنف قد يتطلب وقتاً وعليه يجب تطوير الآليات والسياسات المتبعة من قبل إدارة منصات التواصل الاجتماعي للحرص على جعل الانترنت مساحة آمنة للنساء وأن يتم التعامل مع العنف بشكل فوري وذلك مثلاً عبر تحديد مجموعة من الكلمات المفتاحية التي تدل على وجود عنف أو خطاب كراهية. وهذا ما يعيد ويؤكد عليه في المقابلة أحمد القاضي حيث يشير الى أهمية التواصل مع شركات منصات التواصل الاجتماعي لتحديد مجموعة من الكلمات المفتاحية التي تُشير لعنف جندري وإزالتها بشكل فوري. لكنه يؤكد على خطورة هذا الموضوع في ذات الآن فهذا الأمر من شأنه الحد من حرية التعبير، ولذلك علينا أن نحرص على تطبيقه دون استخدام هذا المطالبات لتحقيق أهداف أخرى.

فمثلاً تتفاعل منصات التواصل الاجتماعي من خلال اللوغاريتمات بشكل سريع وفوري في إزالة المحتوى الفلسطيني في حال استخدام كلمات مُعينة من ضمنها كلمة "شهيد"، بينما تتأخر المنصات ذاتها في تبني سياسات تسعى لحماية النساء ومنع نشر محتوى مسيء ضدهن.

تكمن الصعوبة أيضاً في كون المنصات مساحة للتعبير وللتوثيق، وعليه في حال مرت امرأة بعنف جندري وقررت توثيق تجربتها وكتابتها، كيف يمكن تطوير اللوغاريتمات بحيث تحافظ على شهادة هذه المرأة وتُفرق بين المحتوى التوثيقي والمحتوى التحريضي. يُشير أحمد القاضي في هذا الشأن إلى ضرورة الدفع باتجاه تثبيت مجموعة من الكلمات ككلمات مسيئة وبناء لوغاريتمات للتفاعل الفوري مع أي محتويات مُسيئة، لكن مع حرصنا وتأكدنا أن اللوغاريتمات مبينة بطريقة تتجاوب مع السياق المُعقد، أي أن يُفهم السياق التي تُستخدم به الكلمات، لعدم حذف محتويات توثيقية، فأحياناً قد يتم مشاركة مجموعة من

هذه الكلمات في سياق توثيق تجارب شخصية، الأمر الذي يتطلب جهداً اضافية في كيفية بناء هذه التقنيات بطريقة قادرة على الاحتفاظ بحق الأشخاص في التعبير وفي توثيق تجاربهم.

أما بالانتقال لجهات الدعم التقني فقد أفادت 41% من النساء أنهن لم يقمن باستخدامها لأنهن لم يعرفن عن وجودها، بينما أشارت 22% أنها غير موجودة من الأساس، يدفع هذا إلى استنتاج ضرورة تعزيز الوجود الفعلي للجهات التي تعمل في مجال الدعم التقني وأن تكون أكثر إتاحة للنساء.

أما فيما يتعلق بالدعم النفسي ف 35% لم تستخدمها لأنها لم تعرف عنها وأشارت 32% أنها غير موجودة، تُشير الأرقام السابقة إلى وجود ضُعف في قدرة النساء في الوصول للمصادر والمعلومات، الأمر الذي ينعكس على معرفتها بوجود جهات دعم من عدمه، كما أنه يشير الى قلة المبادرات التي تسعى لتقديم الدعم النفسي والتقني وبالتالي يؤثر العدد القليل نسبياً للمبادرات على قدرة الأخيرة على استيعاب الكم الفعلي من العنف الممارس يومياً الأمر الذي يؤثر على خيارات النساء اثناء التوجه لطلب الدعم. يتطلب هذا الأمر العمل باتجاه الدفع نحو المزيد من المبادرات المجتمعية التي من شأنها ان تُقدم الدعم المطلوب حتى تُصبح الخدمات متوفرة بشكل كافي وبشكل يسمح للناس الاستفادة من هذه الخدمات.

وفي الإطار القانوني مثلاً يجب تطوير القوانين ومسارات اشتغالها للتخفيف من العنف الرقمي ضد النساء في فلسطين، ولكن يتطلب هذا بالأساس تغيير النهج الذي تشتغل به الجهات الرسمية، حيث لوحظ وجود قوانين تَحمي بشكل نسبي النساء لكن هناك غياب عندما يتم تناول الخلفية القانونية بكيفية اشتغال هذا المسار القانوني ومدى ملائمته للسياق وحساسيته. اتفقت 52% من النساء على ضرورة تجريم العنف قانونياً وإيجاد عقوبات رادعة لمرتكبيه. قد تُشير هذه النسبة إلى مسألتين أساسيتين، فهناك 40% من النساء التي أشارت إلى عدم وجود مؤسسات قانونية كافية لتقديم الدعم القانوني، وبالتالي هناك عدم معرفة كافية بالقوانين ذات الشأن الذي ينعكس بالضرورة على قرار النساء في تقديم شكوى لأنهن غير متأكدات من وجود طُرق محاسبة فاعلة ومتبعة.

والمسألة الثانية مرتبطة بعدم ثقة النساء بالمسار القانوني وكيفية اشتغاله إذ أن القوانين لوحدها لا تكفي في خلق بيئة آمنة للنساء لتقديم شكوى بل تتعرض النساء إلى عنف ممتد بعد التوجه إلى الجهات المعنية، فقد أفادت ما نسبته 27% أنها لم تلجأ لجهات الدعم القانوني لأنها لا تثق بقدرتها على الحل.

ان وجود قوانين تحمي النساء بشكل نسبي لم يُستحدث نتيجة حركة حقوقية وحراك اجتماعي يطالب بالتغيير، بل آتى في سياق تَشكل الدولة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، وعليه اي حديث يأتي في سياق تطوير القوانين ومسارات اشتغالها يجب أن يكون مصحوباً نحو الدفع باتجاه تعزيز الحركة الحقوقية والحراك الجماهيري في فلسطين، والدفع باتجاه تثبيت مسارات اشتغال قانونية عادلة وآمنة عبر مُبادرات وأدوات مُجتمعية.

وهذا يتطلب وجود حراك جماهيري وآليات حماية للناشطين/ات ولكل الأجسام التي قد تستحدث للضغط باتجاه إقرار وتثبيت هذه القوانين ومسارات.

الحل الآخر الذي تم اقتراحه هو تدريب الكوادر ومُتلقي الشكاوي وتوحيد جهودها. وذلك لأن عملية تدريب الكوادر وتهيئتها لتلقي الشكاوى والتعامل مع سياقات حساسة هو الذي سيدفع باتجاه تغيير فاعل في المسار القانوني المذكور سابقاً، حيث تتفق ما نسبته 42.42% أنها لم تطلب الدعم من الجهات الرسمية لأنها لا تثق بقدرتها على الحل.

إن عدم استخدام النساء لأدوات الدعم المختلفة مرتبط بمجموعة العوامل التي تجعل النساء تختار المواجهة لوحدها بدلاً من طلب المساعدة عند الحاجة، وهذا مرتبط بالغالب بمجمل التجارب التي تعايشها النساء في الحياة اليومية والتي تدفعها إلى عدم استخدام الأدوات التي من شأنها أن تشكل دعم وحماية للنساء في حالات العنف.

تحتاج عملية تطوير أدوات الدعم المختلفة بين المناطق إلى توحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية والحركات النسوية والحقوقية بما يتناسب مع السياق والواقع الموضوعي في تلك المنطقة، ودفع الجهات المعنية لكي تتحمل المسؤولية تجاه الدور الذي من المفترض أن تلعبه. تُشير أهيلة شومر - مديرة مؤسسة سوا - إلى ضرورة تكثيف التدريبات التي تتلقاها المؤسسات المختلفة وأن تعمل بشكل تنسيقي مع بعضها البعض بما يضمن مصلحة النساء وتلقيهن للخدمات بطرق مهنية، وهذا مُرتبط بالضرورة بقوة الحراك المجتمعي النسوي، وتطوير آليات بديلة ومجتمعية نسوية تدفع باتجاه طرح قضايا النساء ومساءلة البنى القائمة وتطويرها والدفع باتجاه تغيير القائم وبناء بدائل أكثر عدالة للنساء.

كما أشارت النسبة الأكبر من النساء أنهن يتفقن مع تطوير مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تساعد في تغيير واقع الحماية المُقدمة للنساء، وتتنوع هذه الإجراءات بين تغيير الطريقة التي تتعامل بها إدارة منصات التواصل الاجتماعي مع العنف الجندري، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والدفع باتجاه ايجاد المزيد من جهات الدعم النفسي والقانوني والتقني وأن تكون متاحة بشكل مجاني للنساء حتى تستطيع الأخيرة الاستفادة من هذه الأدوات.

كما أن تعزيز قدرة النساء في الوصول المعلومات الحقوقية يتطلب تعزيز الحملات التي تسعى لتناول قضايا الحقوق الرقمية، والدفع باتجاه تطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات أو تكثيف التدريبات في المؤسسات المختلفة.

قد يتطلب هذا استحداث نقاش فعال بين جميع المؤسسات المعنية بالقضية وأن تعمل بالتوازي مع بعضها البعض عبر تطوير آليات تنسيق فعالة بين الجهات القانونية والتنفيذية وجهات الدعم النفسي والتقني، أي أن يتم العمل على خلق بيئة آمنة بين جهات الدعم المختلفة بما يجعل المسار الإجرائي أكثر موائمة وأمنا حينما تقرر النساء إبداء رد فعل ومحاسبة المعتدين.

الخاتمة والتوصيات

حاول البحث فحص طبيعة العنف الرقمي وماهيته ضد النساء الفلسطينيات وديناميكيات اشتغاله ضمن السياق الفلسطيني المُعقد سياسياً، ماخذا بعين الاعتبار العامل الجيوسياسي المعقد التي يضع النساء أمام ديناميكيات أكثر تعقيداً، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات حيث وجد البحث أن تجارب العنف التي تمر بها النساء الفلسطينيات تتأثر بمجموعة من العوامل، حيث لوحظ ان النساء اللواتي ينشطن سياسياً هن أكثر عُرضة للعنف الرقمي، كما يلعب العامل الجغرافي والمنطقة التي تنحدر منها النساء عاملاً مهماً في مدى تعرض النساء للعنف أو الاساءة، كما توصل البحث الى أن النساء الفلسطينيات غالباً ما يتجنبن تقديم شكاوي للشرطة، وعليه حاول البحث أن يخرج بمجموعة من التوصيات التي أشار لها المشاركون/ات في البحث من النساء أنفسهن أو الخبراء والخبيرات ، وأن تنبع هذه التوصيات من فهم حقيقي للسياق وتعقيداته، ومن ضمن هذه التوصيات:

- **ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات ذات العلاقة:** هناك حاجة الى المزيد من البحوث والدراسات التفصيلية لفهم السياق بشكل أعمق والغوص عميقاً في مجمل التجارب التي تعايشها النساء الفلسطينيات، وأن تكون الفئات المستهدفة بالبحث أكثر تحديداً للوصول لنتائج وفهم أكثر دقة، وتدفع الباحثة باتجاه أبحاث متخصصة أكثر فيما يتعلق بالنساء اللواتي ينشطن سياساً وفهم البنى المُختلفة للعنف الموجه ضدهن، كما توصي بإجراء أبحاث لها علاقة بالعنف الرقمي الموجه ضد طالبات الجامعات وفحص ماهيته وحجمه.
- **الدفع باتجاه تعزيز إنشاء مبادرات مجتمعية ومحاولة صياغة بدائل:** يوصى بتعزيز ودعم المبادرات التي من شأنها أن تعمل وتعالج القضايا المرتبطة بالحقوق الرقمية وكل ما يتعلق بالأمان الرقمي، والمبادرة نحو إنتاج بدائل فعالة تستطيع النساء من خلالها طلب الدعم وتلقيه.
- **تعزيز القدرات لمكافحة العنف الرقمي:** يُوصى بإنشاء هيئات خاصة لمعالجة قضايا العنف الرقمي، تتضمن أجسام مختصة، وذلك للتصدي لهذه المشكلة المعقدة في ظل التحديات السياسية لتي ذكرناها ومحاولة الدفع باتجاه توفير الموارد الكافية لهذه الهيئات بما يسمح لها من تقديم خدمات ودعم فعال مثل الدعم النفسي، التقني والقانوني..
- **تدريب الكوادر على التعامل مع العنف الرقمي:** يُنصح بتقديم تدريب متخصص للعاملين في الجهات الأمنية والمؤسسات المجتمعية حول كيفية التعامل مع حالات العنف الرقمي ضد النساء. يجب أن يشمل هذا التدريب الجوانب التقنية والنفسية والقانونية بما يسمح بمرافقة آمنة وفهم شامل للسياق وطُرق الدعم.
- **تحسين النظم القانونية والتشريعات:** يُنصح بإجراء تحليل شامل للتشريعات المتعلقة بالعنف الرقمي ضد النساء والعمل على تطويرها بما يعزز من حماية حقوق النساء. يجب أن تتضمن التشريعات عقوبات رادعة للمعتدين وتوفير آليات سريعة وفعّالة للتحقيق والمحاسبة، على الرغم من أننا نفهم أن التشريع القانوني لوحده غير كافي لتغيير السياق، وأن المسار القانوني بحد ذاته إشكالي وعليه يجب الدفع باتجاه تشكيل أجسام مجتمعية مستقلة ولديها صلاحيات في عمل مراقبة على المسارات القانونية والدفع باتجاه نقدها وتطوير اشتغالها.
- **تعزيز قُدرة النساء على الوصول إلى المعلومات الحقوقية:** وذلك عبر جعل المعلومات ومصادر المعرفة متاحة بشكل أوسع وبأشكال وطرق تراعي امكانية وصول مختلف النساء الى المعرفة المطلوبة، ومن ضمن هذه الأدوات في جعل المعلومات الحقوقية حق للجميع الدفع باتجاه تدريبات وفعاليات ودورات متخصصة بالأمن والسلامة الرقمية، وتقوية مهاراتهن التقنية، الأمر الذي يعزز قدرة النساء على إيجاد أدوات الدعم المناسبة.

- **تغيير الثقافة المجتمعية لجعلها مساندة للنساء:** يُنصح بزيادة الجهود المبذولة في تنفيذ حملات توعية في المجال العام والمؤسسات التعليمية تستهدف الجمهور حول قضايا العنف الرقمي وماهيته وأثره تحديداً على النساء والفئات الأكثر تهميشاً. كما يجب أن تركز هذه الحملات على تعريف الناس بالسلوكيات المُؤذية وكيفية تقديم المساعدة للنساء المتضررات، والدفع باتجاه تعزيز الخطاب الداعم للنساء مجتمعياً.
- **تطوير التقنيات الوقائية:** يُوصى بدعم البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات لتطوير أدوات تقنية تحول دون نشر محتوى مسيء للنساء وتكنولوجيات تمنع انتشار المحتويات الضارة. خاصة باللغة العربية واللهجات العامية الدارجة وبطريقة تفهم السياق وتسمح للنساء بالتعبير عن أنفسهن بطريقة آمنة وتوثيق ما يحدث لهن بدون التعرض للمزيد من العنف ومصادرة حقهن في التعبير. وفي نفس الإطار إيجاد سبل تعاون أكبر مع المنصات خاصة الفيسبوك والواتساب والإنستغرام بينها وبين الوحدات التقنية للسلطات المعنية ومنظمات المجتمع المدني بشكل محايد ويضع مصلحة النساء هي الأساس وبدون توظيف العلاقات لأغراض سياسية.
- **المتابعة المستمرة والرقابة:** يُوصى بتوجيه جهود مستمرة لمتابعة ومراقبة أداء الجهات المختصة في مكافحة العنف الرقمي ضد النساء، وذلك من خلال آليات رصد وتقييم فعالة. يجب توفير آليات لتلقي الشكاوى والملاحظات من النساء والجهات ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحسين الأداء وتقديم الدعم اللازم، كما يجب تقديم الدعم والحماية لجهات المتابعة والمراقبة.

باستناد إلى هذه التوصيات، يمكن لورقة السياسيات أن تشكل إطاراً شاملاً للعمل على مكافحة العنف الرقمي ضد النساء، مع التركيز على الجوانب القانونية والتدريب والوعي العام والتقنيات الوقائية وتوفير الهياكل المؤسسية المناسبة، وتعزيز البحوث من هذا النوع وأن ترتكز الأبحاث على الحاجات الفعلية للناس.